3
أنظمة الحرب: محليا وعالميا

مقدمة

من أجل فهم الحرب على الإرهاب نحن بحاجة إلى معاينة دقيقة لفكرة «الحرب». ولربما نظن أننا نعرف ما هي الحرب، لكن هل نعرفها حقا؟ يمكن أن نفهم بشكل أفضل العديد من الحروب الأهلية المعاصرة باعتبارها أنظمة لا نزاعات. والافتراض المعتاد هو أن الهدف يتمثل في «الفوز» ـ موقف يفترض وجود «طرفين» لهما أهداف عسكرية أساسا توضع «على قمة» الأولويات. لكن الأهداف في أي حرب يرجح أن تكون عديدة، حيث يتركز اهتمام العديد من اللاعبين الرئيسيين على استغلال (وربما حتى إطالة أمد) حرب معلنة بدلا من الانتصار فيها. ففي الحروب الأهلية المعاصرة في أفريقيا وغيرها، شنت قوات الحكومة والمتمردين على حد سواء هجمات متكررة على السكان المدنيين أدت إلى تنامي تطرف هؤلاء السكان واجتذبت الدعم والتأييد للعدو (مثلما هو متوقع). هنالك العديد من الأمثلة على جنود باعوا السلاح إلى «الطرف الآخر»، إضافة إلى أشكال متنوعة أخرى من التعاون بين الأعداء المزعومين؛ والمثال على هذه الحالة الأخيرة تبدى في أيار/ مايو 1997 حين حدث انقلاب عسكري مشترك قام به جنود ومتمردو سيراليون الذين كانوا يتقاتلون كما بدا ظاهريا طيلة السنوات الست الماضية. وضمن إطار التركيز على «الفوز»، تبدو هذه السلوكيات غير مفهومة أو غير منطقية (وربما «أخطاء»). لكن الأهداف الأخرى التي لا تتصل بتحقيق النصر كثيرا ما حظيت بالأهمية في الحروب الأهلية. وهي تشمل: ممارسة الانتهاكات تحت غطاء الحرب، التمتع بالشعور بالقوة، كسب

المال، وحتى فرض / أو الحفاظ على «حالة الطوارئ»، لدرء الديمقراطية أو توفير غطاء لقمع المعارضة السياسية[1]. بكلمات أخرى، حين يتعلق الأمر بالحرب، لا يمثل النصر كل شيء؛ فالمهم هو المشاركة. وفي الحقيقة، ومثلما رأى جورج اورويل في روايته الشهيرة «1984»، فإن بعض أنظمة الحكم تزدهر على الأعداء والحرب المؤبدة. وباختصار؛ قد تكون لا معقولية التكتيكات ذات النتائج العكسية ظاهرية أكثر منها حقيقية، وحتى الحرب اللانهائية قد لا تكون بدون نهاية بمعنى افتقاد الأهداف أو الوظائف.

قدم ميشيل فوكو دليلا لأولئك الراغبين بفهم عمليات اعتقال وحبس المنشقين ـ التي أشار إليها باسم «الغولاغ»* ـ في الاتحاد السوفييتي السابق. وشدد على أهمية:

رفض حصر التساؤل ضمن مستوى الأسباب. فإذا بدأ التساؤل بالبحث عن «سبب» وجود «الغولاغ» (التنمية العاجزة والمتخلفة في روسيا، تحول الحزب إلى بيروقراطية، الصعوبات الاقتصادية التي واجهت الاتحاد السوفييتي) سيبدو «الغولاغ» نوعا من المرض أو الدمل، عدوى التهابية، انحطاطا، أو انحدارا تراجعيا. هذه هي طريقة التفكير السلبية بالغولاغ، أي التي تعتبره اختلالا وظيفيا يجب تصحيحه ـ علة أمومية أصابت بلدا عانى آلام ولادة الاشتراكية. لكن مسألة الغولاغ يجب أن تعرض بتعابير إيجابية. ولا ينبغي فصل مشكلة الأسباب عن مشكلة الوظيفة: ما فائدة الغولاغ، وما هي الوظائف التي يعد بها، وبأي استراتيجيات يدمج ويتكامل؟[2].

* شبكة من السجون/معسكرات العمل الإجباري التي أرسل إليها المنشقون في الاتحاد السوفييتي السابق. (م).

شدد فوكو أيضا على أن السلطة تشكل المعرفة، والعكس بالعكس؛ وحين تعلق الأمر بأي مجموعة من الممارسات الاجتماعية، أراد أن يعرف «من هو الذي أعطي حق قول ما اعتبر حقيقة». وتعد مقاربته لـ«الغولاغ» والسلطة / المعرفة مفيدة فيما يتصل بالحروب الأهلية. أولا، يجب في الحقيقة عدم فصل مشكلة أسباب هذه الحروب عن وظيفتها. ثانيا، يمكننا عند تحليل الحرب الأهلية أن نسأل أيضا من أعطي الحق بقول ما يُعد حقيقة؛ وبالمقابل، من هم الذين همشت تفسيراتهم وأسقطت أهليتها؛ وما هي الأغراض العملية التي خدمتها اللغة والتعريفات المتبناة؟ وفي حين صور «الطرفان» المشاركان في الحرب الأهلية كلاهما الصراع باعتباره معركة بين «نحن» و «هم»، فقد أشار المدنيون مرارا (إذا استشيروا أصلا) إلى أنظمة الصدام والدوافع التي لا تتصل إلا بعلاقة واهية مع النصر العسكري[3].

يتمثل جزء من مفتاح فهم هذه الأنظمة في رفض ومقاومة إغراء أخذ خطوط التصدع في الصراع على ظاهرها. ما هي أنظمة الصدام التي تبهمها «الحرب»؟ ما هي الصراعات المخبأة والمخفية (مثلا: صراع طبقي، صراع بين الجماعات المسلحة وغير المسلحة، صراع بين الرجال والنساء، بين الشباب والشيوخ) التي تبهم حين يصور السياسيون والصحفيون الحرب الأهلية كمعركة بين جماعتين أو أكثر من الجماعات المسلحة؟ أي جماعات تتجاوز فعلا القانون في سياق أحد الصراعات وأيها تخضع له؟ وفي حين أن الصراع حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها، إلا أننا بحاجة إلى ذهن مفتوح لفهم طبيعة ـ ووظائف ـ أي صراع محدد.

يجب أن تترك فينا التجربة مع الحروب الأهلية والحروب المحلية أثر الأخطار الناجمة عن تقسيم العالم بشكل تبسيطي وتسطيحي بين معسكري الخير والشر، وبين أولئك الذين هم «معنا» والذين هم «ضدنا». ولا يقتصر الأمر هنا على أن العالم المعقد سيقاوم دائما مثل هذه المبالغة في التبسيط والتسطيح، بل نحن بحاجة أيضا إلى فهم الأسباب الكامنة وراء العنف، بما فيه التطرف في العنف والإرهاب

الموجهين ضد المدنيين. علاوة على أن العديد من الصراعات الأهلية تعلمنا أن الشرعية الأولية أو الظاهرية لصراع معين هي ذاتها التي توفر الحيز والفرصة والمناعة للانتهاكات والتجاوزات التي لن تدان أو تصحح؛ والأمثلة الصارخة على «الانتهاكات المشرعنة» تنبثق على ما يبدو حين تستمد الشرعية من كون المعتدي ضحية لإبادة جماعية في السابق (كحال إسرائيل وقمعها للفلسطينيين؛ ورواندا واستغلالها لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وحتى صربيا، حيث غذت معاناة الصرب على أيدي الكروات في الحرب العالمية الثانية اضطهادهم للبوسنيين وألبان كوسوفو في التسعينيات).

يستحضر هذا الفصل بعض الرؤى من الحروب الأهلية ليستخدمها في فهم «الحرب (العالمية) على الإرهاب»: والأهم أن هذه الحرب والحروب الأهلية المعاصرة تشتركان في العديد من الديناميات ذاتها. ويبدو أن بعض أوجه الشبه هذه متأصلة في فكرة «الحرب» نفسها والشرعية التي تسبغها عادة على تشكيلة منوعة من أنماط العنف[4]. أوجه الشبه الأخرى تعكس حقيقة أن قوى عالمية متشابهة قد ساعدت في تشكيل وصياغة الحروب الأهلية المعاصرة و«الحرب (الراهنة) على الإرهاب» في آن معا.

إن مزايا استحضار فهم للحروب الأهلية وتطبيقه على «الحرب على الإرهاب» تؤكدها حقيقة أن «الحرب (العالمية) على الإرهاب» ذاتها مكونة من حروب أهلية غالبا: على سبيل المثال، في كولومبيا والفليبين والشيشان وأفغانستان والعراق (على نحو متزايد باطراد). والمقاربات الهجومية والعدوانية لمشكلة «الإرهاب» في الحروب المحلية (نسبيا) أوجدت غالبا فرصا لارتكاب انتهاكات مربحة (من قبل القوات شبه العسكرية في كولومبيا مثلا، أو الجنرالات والجنود الروس الذين استفادوا من عمليات النهب والاختطاف وفرض الضرائب وتحويل الرواتب واستخراج النفط في الشيشان)؛ كما تنزع المقاربات العدوانية إلى إطالة أمد الصراع الذي يشرعن هذه

الانتهاكات. لقد أدى تقديم الحروب الأهلية ضمن إطار «الحرب (العالمية) على الإرهاب» إلى تشجيع مزيد من أبلسة المتمردين وتخصيص موارد إضافية لمكافحة التمرد، مما جعل الحل أشد صعوبة.

يجب علينا بالطبع عدم السقوط في شرك الإصرار على أن ديناميات «الحرب على الإرهاب» مماثلة تماما لديناميات الحروب الأهلية (المتفاوتة بحد ذاتها تفاوتا كبيرا). فمن جهة، تدخل الحرب العالمية على الفور في مشكلات السيادة. ومن جهة أخرى، تؤدي حقيقة أن عمليات مكافحة الإرهاب تشنها غالبا ديمقراطيات كبرى وفيرة الموارد إلى ظهور فارق مهم يميزها عن عمليات مكافحة التمرد التي تشنها ديكتاتوريات استبدادية تعاني من نقص الموارد: ربما بسبب الحاجة الملحة للفوز بدعم الرأي العام على الأقل. وحتى في هذه الحالة، هنالك دروس ثمينة يمكن تعلمها من محاربة «الإرهاب» في سياق النزاع الأهلي. لسوف تتركز بؤرة اهتمام هذا الفصل على تجربة مكافحة التمرد وبعض مضامين ومقتضيات عمليات مكافحة الإرهاب العالمية. لكن من المهم أولا تفحص بعض أوجه الشبه بين شبكات التمرد وشبكات الإرهاب.

التمرد والإرهاب

تجمع شبكات التمرد والإرهاب المعاصرة بعض السمات المهمة المشتركة ـ والعديد منها مرتبط بطبيعة العولمة المعاصرة. أولاها اللامركزية: إذ مالت الفصائل الإرهابية/المتمردة إلى التوزع والانتشار مع ضعف سلسلة القيادة غالبا. الأمر الذي يجعل من الأصعب عزل مجموعة ثابتة ومحددة من المتمردين أو الإرهابيين والاعتقاد بأن «القضاء عليها سوف يحل المشكلة»، على الأقل لأن القضاء عليها يرجح أن يتبعه ظهور مزيد من المتمردين أو الإرهابيين المسلحين[5]. ويعكس تعدد الفصائل وضعف سلسلة القيادة (جزئيا) انتشار الأسلحة الرخيصة الثمن في السوق

العالمية. ومن المهم في دلالته أيضا توفر المعلومات المجانية على نحو متزايد، إضافة إلى سلسلة واسعة من السلع الأولية، والمال ذاته[6]. وما تمتعت به المنظمات الإرهابية / المتمردة من سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية المربحة («القاعدة» والماس في شرق ثم غرب أفريقيا مثلا)[7]. لم يضاعف صعوبة تدميرها فقط؛ بل شجع في الوقت ذاته أنماط القيادة اللامركزية (نسبيا) وذلك من خلال مساعدة مختلف الجماعات في الحصول على الأسلحة وبناء القدرة التنظيمية. ووُضعت الدول الضعيفة والمسؤولون الذين يحصلون على رواتب متدنية في موقف صعب يتعذر معه مواجهة شبكات التمرد أو الإرهاب المرتبطة بشبكات التجارة العالمية. وليس من الضروري أن تكون المبالغ المالية المطلوبة ضخمة: فلن يكون الحصول على بضع قنابل لوضعها في القطارات أو الحافلات باهظ التكلفة مثلا.

ومن العوامل التي شجعت أيضا على سلسلة القيادة الضعيفة نزعة حركات التمرد / الإرهاب إلى محاولة الاستفادة من عدد كبير ومتنوع من المظالم والشكاوى، لا يتصل العديد منهما إلا بصلة هامشية مع الأهداف المعلنة لمختلف الحركات. في سيراليون، استفاد المتمردون من شكاوى الزعماء السياسيين المعزولين، والتجار المهمشين، ومسؤولي الحكومة المطرودين، وحتى من الجنود الحكوميين الذين يتقاضون رواتب متدنية. لكن أعضاء هذه الجماعات نادرا ما وافقوا على إيديولوجية «الجبهة المتحدة الثورية» أو خضعوا لأوامرها. والعديد من المظالم والشكاوى التي تغذي التمرد محلية أساسا، تعكس (في جزء منها) الأسلوب الذي أدارت به الحكومات في حقبتي الاستعمار وما بعد الاستقلال البلاد عبر نوع من «الاستبداد اللامركزي» (بحسب عبارة محمود ممداني)، وهو نمط من الحكم مال إلى إبطال مفعول أي سياسة وطنية ناشئة وتوجيه المظالم والشكاوى وجهة الزعماء المحليين خصوصا[8]. ومن المرجح أن تكسب المظالم والشكاوى المحلية في أي حرب أهلية نوعا من النبرة المتسقة المعادية للحكومة في ظروف تشهد فيها عمليات

الحكومة المناهضة للتمرد انتهاكات كبرى. ويمكننا أن نلاحظ ضمن شبكات الإرهاب الدولية توليفة تجمع أجندة مناهضة لأمريكا (شديدة الحدة في دعاية «القاعدة») وتشكيلة متنوعة من المظالم المحلية ضد حكومات محددة ـ مظالم لا تكون بالضرورة متصلة بالمشاعر المعادية لأمريكا[9]. لقد شدد هوغ روبرتس على أن المشاعر المعادية لأمريكا ليست طبيعية ولا متجذرة في بلدان مثل الجزائر ومصر، لكن الأعمال العدوانية الأمريكية تؤدي إلى فرض العدو الأمريكي على قمة لائحة المظالم المحلية [10] أما جون بيرك فقد جذب الانتباه إلى التراتبيات المخلخلة والمتغيرة لدى الجماعات الإسلامية الشديدة التباين والمتورطة في الإرهاب، وإلى حقيقة أن ابن لادن مارس غالبا سيطرة ضعيفة (أو لم يمارس أي سيطرة على الإطلاق) على العديد من هذه الجماعات. يقول بيرك معلقا: «بعض ـ الإرهابيين الإسلاميين ـ يشاركون ابن لادن في معظم أهدافه، وبعضهم الآخر قلة منها، وغيرهم لا يشاركون في أي من أهدافه البتة. ومئات الجماعات والخلايا والحركات (وحتى الأفراد) التي جمعت كلها تحت عنوان ـ الإرهاب الإسلامي ـ هي في الواقع مختلفة اختلافا هائلا» [11]. ومثلما لاحظنا آنفا، أدى تفرق وتشتت أعضاء «القاعدة» بعد الهجوم على أفغانستان إلى تعزيز البنية اللامركزية للعنف. ويشير بيرك إلى أن الإجراءات الصارمة ضد قيادة الإرهابيين كثيرا ما شجعت العنف اللاممركز وإلى زيادة التركيز على «الأهداف اللينة»[12]. في الحروب الأهلية والعالمية معا، تؤدي الانتهاكات المرتكبة في مكافحة التمرد / الإرهاب إلى جمع المظالم وحبك الشكاوى المتنوعة لأولئك الذين ستكون أهدافهم ـ لولاها ـ محلية تماما.

وجه الشبه المهم الثالث بين شبكات التمرد والإرهاب يجسده الغضب والدور المفتاحي الذي يلعبه (غضب يتفاقم نتيجة انتهاكات مكافحة التمرد/الإرهاب). في الحروب الأهلية التي اندلعت مؤخرا، وفي الإرهاب أيضا، يبدو أن جزءا من الغضب ـ المتأجج على نحو خاص في صدور الشباب ـ يأتي من شعور بالإقصاء يرتبط

بالعولمة: إذ أعلنت حقوق الإنسان وانتشرت الدعاية لأساليب الحياة المرغوبة، بينما يشهد الواقع القاسي الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (بالنسبة للأفراد المتمردين أو للجماعات التي يرتبطون بها)[13]. ولربما يكون من المهم الإشارة إلى أن التمرد في سيراليون كان شائعا بين أنصاف المتعلمين، بعد أن ارتفع سقف توقعاتهم وامتدت آفاقهم لتتجاوز ما يستطيع اقتصاد الحد الأدنى توفيره[14]. الإرهابيون أيضا على قدر من التعليم في العادة: ومثلما قال مدافع عن عدد من المسلمين البريطانيين الذين أدينوا بتهمة الإرهاب في اليمن: «هؤلاء أشخاص أذكياء وتمكنوا من الاندماج تقريبا في مجتمعهم»[15]. وأولئك الذين يعيشون في بلدان ديمقراطية (مثل الذين نفذوا تفجيرات لندن في تموز/ يوليو 2005) ربما يكونون في وضع أفضل من غيرهم، لكن غضبهم (مهما كان سببه) سيبدو بدهيا، وتوقع الالتزام بالحقوق ربما يكون أعلى عند الإقامة والعيش في الغرب حيث ينتشر الحديث عن الحقوق والحريات في كل ركن فيه.

يتمثل وجه الشبه الرابع بين شبكات التمرد والإرهاب في أن هذه الشبكات أظهرت مرارا ـ في عصر يحظى فيه حضور وسائل الإعلام بأهمية حاسمة في إبراز القوة ـ اهتماما بإعلان مسؤوليتها عن الفظائع التي تحدث، بغض النظر هل ارتكبتها فعلا أم لا. الأمر الذي يساعد على إيجاد صورة مغالية لترابطها وقوتها. ولربما «تروج» الفظائع لقدرة الجماعات الإرهابية على الصمود أمام قوة أعظم[16]. في سيراليون، عززت «الجبهة المتحدة الثورية» المتمردة ـ التي تبدو غالبا غير مهتمة بالاستيلاء على الأراضي والتشبث بها ـ صورة قوتها ووحشيتها من خلال إعلان مسؤوليتها عن سلسلة واسعة من الفظائع المرتكبة بحق المدنيين ونسبة «فضلها» إليها، في حين ارتكب العديد منها في الواقع جنود الحكومة. وعلى نحو مشابه إلى حد ما، لاحظ تحليل أجرته مجلة «تايم» لـ«لقاعدة» (في كانون الأول/ ديسمبر 2003) أنه:

منذ غزو العراق، ارتفع عدد الهجمات بصورة دراماتيكية. فمن الأمور التي تخدم أغراض «القاعدة» الدعائية دفع الناس إلى الاعتقاد بأنها وراء كل حالة غضب وحنق ـ حتى حين تتصرف الجماعات المشابهة «للقاعدة» في التفكير بدوافعها الذاتية. ويشتبه المحققون بأن لجماعة ابن لادن دورا مباشرا في تفجيرات السعودية (في شهر أيار/ مايو) والهجوم الانتحاري في إندونيسيا (آب/ أغسطس). لكن المسؤولين الأمنيين المغاربة والفرنسيين يقولون إن التفجيرات المتزامنة التي حدثت في المغرب (في أيار/ مايو 2000) كانت من عمل جماعة مستقلة أساسا [17].

عزا المراقبون قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي إلى أولئك المسؤولين عن تفجيرات مدريد (في آذار/ مارس 2004) [18]، وإلى الذين نفذوا تفجيرات لندن (تموز/ يوليو 2005)[19] ويشدد جيسون بيرك على أن ابن لادن كان غامضا فيما يتعلق بمسؤوليته عن هذه الأعمال الفظيعة، لكنه يضيف بأن من مصلحته تعزيز أهمية دوره في الجهادية الإسلامية المقاتلة[20].

الوجه الخامس من أوجه الشبه بين شبكات التمرد والإرهاب تجسده رغبة بعض المتمردين في الرد الانتقامي بشكل وحشي مما يضمن لهم ضم مزيد من المجندين، بالتزامن مع توكيد دعاية المتمردين على الطبيعة القاسية للعدو أو حتى العالم عموما. ومثلما لاحظت هانا ارندت فيما يتعلق بالإرهاب التوتاليتاري في ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي، قد يشكل الفعل الإجرائي أكثر الدعايات تأثيرا وفاعلية ـ على الأقل عبر جعل العدو مشابها للصورة التي رسمتها الدعاية اللفظية (أو المرئية) (سوف نناقش هذه المسألة في الفصل السابع). واعتقد فرانتز فانون أن الإرهاب المناهض للاستعمار يمكن أن يستفز ردا انتقاميا يفضح الطبيعة الحقيقية

والوحشية لهذا الاستعمار (خصوصا الاستعمار الفرنسي في الجزائر)[21]؛ وبهذه الطريقة، سوف يجتذب الإرهاب المجندين إلى التمرد. وشاع اعتبار ابن لادن بأنه يحاول تفجير نوع من «صدام الحضارات» يجعل المسلمين كلهم «يدركون» العدو الحقيقي. مرة أخرى نؤكد إننا رأينا تنويعات مختلفة لهذه المسألة من قبل. ففي غواتيمالا، كان رجال حرب العصابات في الثمانينيات يدركون أن العمليات الوحشية الهادفة لمحاربة التمرد يمكن أن تزودهم بمجندين جدد. على سبيل المثال، استخدم «جيش الفقراء» أسلوبا تكتيكيا دعته الإرساليات التبشيرية «القمع المستفز»، كان يشمل غرس أعلام في القرى في الليل لإجبار القرويين على الاختيار بين الحفاظ على الأعلام (وربما دعوة الحكومة للرد) وانتزاعها (مما يعني كشف أنفسهم أمام رجال حرب العصابات بوصفهم من مؤيدي الحكومة)[22]. في ليبيريا، اكتسب تمرد تشارلز تايلور القوة عام 1989 من خلال استفزاز نظام صمويل دو الوحشي لشن هجمات انتقامية ضد بعض المجموعات الاثنية المعينة[23]. إن تصاعد العنف وتحقيق أهداف الدعاية قد يعتمدان على عامل غير محسوب: يشدد بول ريتشاردز على أن بعض متمردي سيراليون كانوا يحاولون تحويل العالم إلى خرائب ليتوافق مع رأيهم بأن الفساد والانحلال متأصلان فيه[24].

وجه الشبه السادس المهم بين شبكات التمرد والإرهاب يتمثل في أن أفعال أولئك الراغبين بتوسيع وإطالة أمد الصراع قد تغل فوائد ومنافع فورية تفوق أي اهتمام بـ«الفوز». فلربما تؤدي ممارسة القوة من خلال العنف إلى مشاعر فورية بالرضى، خصوصا حين يسيطر على ممارسيها إحساس عميق بالعجز أو الخزي. هنالك أيضا احتمال أن تطور شبكات التمرد / الإرهاب آليات تجارية مربحة تتحول إلى غاية بحد ذاتها ـ وتساعد على تعزيز وتقوية الرغبة في الإبقاء على الصراع مستمرا[25]. المدى الذي بلغته «القاعدة» في هذا السياق غير واضح المعالم، لكن هنالك بعض الأدلة على الانتهازية والاستغلال[26].

«محاربة التمرد» و«مكافحة الإرهاب»

إذا جمع التمرد والإرهاب في الحقبة المعاصرة بعض أوجه الشبه المهمة، فإن هناك ما يجمع محاربة التمرد ومكافحة الإرهاب أيضا. أولا، سيادة وانتشار الأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية. ثانيا، للعنف غالبا (بما في ذلك العنف المتطرف والعشوائي والذي يفرز نتائج عكسية) وظائف بالنسبة للتحالفات المتنوعة التي ابتكرته. بكلمات أخرى، كثيرا ما خدم العنف سلسلة من الأغراض العملية والنفسية حتى حين يفشل في تحقيق الهدف المعلن والمتمثل في هزيمة الإرهاب أو تقليص خطره. فتأجيج المعارضة واستدامة الصراع يمكن اعتبارهما فعلا وبطرائق عديدة بمثابة نجاح سياسي[27].

الأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية

اتخذت التكتيكات التي تعطي نتائج عكسية ثلاثة أشكال رئيسة: قتل المدنيين، السماح للعدو بالنجاة، التبادل التجاري مع العدو.

في أحيان كثيرة شملت محاربة التمرد ومكافحة الإرهاب قتل المدنيين. ويمكن لأولئك الذين يردون على التمرد / الإرهاب اختيار عملية دقيقة تستهدف بكل عناية المتمردين / الإرهابيين، وفي هذه الحالة يستبعد (نسبيا) استعداء الناس العاديين ودفعهم إلى التطرف. ويشمل هذا الخيار في أنقى أشكاله إحضار الأفراد المتمردين أو الإرهابيين إلى العدالة عبر القنوات القانونية المناسبة. في الطرف الأقصى المقابل، يمكن للذين يردون على التمرد / الإرهاب اختيار سياسة التهديد والوعيد أو مهاجمة جماعة أوسع من الأفراد. الأمر الذي يرجح دفع العديد من الناس إلى التطرف، وإنتاج مزيد من الأعداء بدلا من تقليص عددهم. في الفصل الثاني عرفنا التأثيرات العكسية لـ«الحرب على الإرهاب» وكيف أججت مشاعر الغضب وزادت الإرهاب: خصوصا كنتيجة لقتل المدنيين. وهذا أيضا درس حيوي مفيد ومستمد من

الحروب الأهلية: الانتهاكات العنيفة تولد الأعداء الذين تزعم أنها تحاول هزيمتهم.

يبدو أن الدروس والعبر المستخلصة من تجربة التحرر من الاستعمار قد ضاعت في غياهب النسيان. ومثلما قال «مرجعية» الإرهاب في الولايات المتحدة ريتشارد كلارك حينما شاهد عمليات محاربة التمرد الفرنسية في الجزائر في فيلم «معركة الجزائر»: «بعد إلقاء القبض على الزعماء الإرهابيين المعروفين، مر وقت، ثم ظهر إرهابيون جدد غير معروفين». وبعد ذلك بزمن بعيد، وثّق الضابط الجزائري حبيب سويديه كيف أتخمت تكتيكات الجيش الجزائري الوحشية والأنانية في مكافحة الإرهاب صفوف الإرهابيين هناك بالمتطوعين والمجندين[29].

تمثل جزء مما ميز الحروب الأهلية المعاصرة في تجنب المعارك السافرة ضد عدو أقوى عددا وعدة، بالتزامن مع نزعة لاقتناص أهداف سهلة، خصوصا المدنيين. ولهذا علاقة على الأقل مع ضعف العديد من الدول التي خبرت الحرب الأهلية، خصوصا فشل هذه الدول في ترسيخ احتكارها للعنف المشرعن. وفي بعض النواحي، يردد هذا النمط المعاصر صدى الحروب القروسطية في أوروبا، أي الحقبة التي سبقت تأسيس الدول الأوروبية القوية. إذ شملت الصراعات في السودان وسيراليون هجمات غير معقولة على ما يبدو على المدنيين الذين لم يلتزموا بتأييد أي جانب حتى ذلك الحين، الأمر الذي دفعهم إلى التطرف (كما هو متوقع) وتقوية العدو[30]. ففي السودان، هاجمت المليشيات الشمالية جماعات متنوعة من السكان بدءا من منتصف الثمانينيات، مما استحث هذه الجماعات على الارتباط بجيش التحرير الشعبي المتمرد في جنوب البلاد[31]. وانتشر التمرد مع دفع الجماعات الحيادية سابقا من قبائل الدنكا في الجنوب مثلا إلى التورط في الصراع نتيجة الهجمات العشوائية[32]. في سيراليون أيضا، لم يساعد التمرد شيء مثلما ساعدته الطبيعة المهينة والتعسفية والعشوائية لعمليات محاربة التمرد. ومن المفارقة

أن حكومة بلير ـ خصوصا وزارة التنمية الدولية البريطانية ـ هي التي لعبت الدور الرائد في كبح جماح عمليات محاربة التمرد التعسفية في سيراليون من خلال عملها الإبداعي في تقوية وإصلاح قوات الجيش والشرطة. لكن الدرس الأساسي ـ كبح جماح الانتهاكات من خلال محاربة التمرد أمر حيوي ـ لا يبدو أنه امتد ليشمل «الحرب (العالمية) على الإرهاب». إن استخلاص الدروس الخاطئة من سيراليون قد لقي التشجيع من الانطباع الواسع النطاق الذي يشير إلى أن البريطانيين حققوا السلام في سيراليون من خلال هزيمة متمردي «الجبهة المتحدة الثورية» الأشرار ـ وفي هذا على ما يبدو تعزيز لفكرة أن بالمستطاع القضاء على الشر بالقوة المادية. وفي الحقيقة، لم تواجه القوات البريطانية متمردي الجبهة بشكل مباشر أبدا. وأي ضعف أصابها نتج عن القوات الغينية والمقاتلين المحليين من الدفاع المدني. أما أهمية المساهمة البريطانية فتنحصر في إرسال إشارة تدل على القوة والعزم والتصميم بالتزامن مع إصلاح الجيش ووقف الانتهاكات التي يرتكبها.

الانتهاكات المصاحبة لعمليات محاربة التمرد التي تفاقم حالة الفوضى والاضطراب والتمرد ليست ظاهرة أفريقية بأي حال من الأحوال. المؤرخ ديفيد ستول تقصى عمليات مكافحة التمرد المدعومة من قبل الولايات المتحدة في غواتيمالا (في الثمانينيات)، وقال:

> العنف الذي مارسه الجيش ارتد إلى نحره. فبدلا من قمع رجال حرب العصابات، ضاعف عدد عصبة صغيرة من الغرباء لتتحول إلى جيش تحرير معظم أفراده من الهنود القادمين من مجتمعات محلية. وبحلول نهاية عام 1980، بدا أن الفظائع التي ارتكبتها الحكومة قد استعدت جميع السكان الذين ينتمون إلى قبائل المايا [ويعيشون في منطقة كويتشي في غواتيمالا][33].

في كولومبيا رأينا تنويعا على هذا النمط. هنا، تبنت الحكومة استراتيجية تشجيع انشقاق متمردي منظمة «القوات المسلحة الثورية في كولومبيا» وتدميرهم في بعض المناطق المعينة[34] لكن القوات شبه العسكرية التي تشكل جزءا من جهاز مكافحة التمرد قامت بشكل روتيني بإساءة معاملة المدنيين وقتلهم، واستعداء العديد منهم، بل دفعهم أحيانا للانضمام إلى المتمردين. ولاحظت ايزابيل هيلتون أن «الأجهزة الأمنية الكولومبية تبنت منذ عهد طويل استراتيجية بعيدة المدى تقوم على إرهاب المدنيين وعرقلة المفاوضات مع رجال حرب العصابات»[35]. أما الوسيلة المفتاحية التي استخدمت ضد المنظمة المتمردة فكانت تدمير المحاصيل التي تعتمد حياة أفرادها عليها (وهذا تكتيك استخدام بشكل متزايد في أفغانستان أيضا). لكن هذه المحاصيل تمثل مصدر رزق عدد كبير من المزارعين الكولومبيين أيضا. كما أن مشروع القضاء على زراعة الكوكا أدى هو الآخر إلى انضمام عدد كبير من المجندين الجدد إلى صفوف المتمردين. ووضعت على الرف غالبية خطط التغيير الاقتصادي والاجتماعي لمناطق زراعة الكوكا، وعلى أية حال فهي تبهت بالمقارنة مع خطط التحول الاجتماعي (بما في ذلك الإصلاح الزراعي) في البرنامج الذي وضع في الستينيات وعرف باسم «التحالف من أجل التقدم»؛ وبدلا من ذلك، جرى التركيز على بناء وتجهيز الجيش[36]. ومثلما هي الحال في «الحرب (العالمية) على الإرهاب»، يبدو أن الافتراض الأساسي يشير إلى وجود عدد محدود من الأفراد المنحرفين أو الأشرار سوف يحل القضاء عليهم المشكلة. مرة أخرى، غاب تقريبا الوعي التاريخي: إدراك كيف انضم الأفراد إلى منظمة «القوات المسلحة الثورية في كولومبيا» مثلا، ومعرفة المظالم والشكاوى التي دفعت الناس إلى ركوب مخاطر القتال[37].

في الشيشان، تبنى الجيش الروسي تكتيكات (خصوصا قصف المدنيين وغيره من أشكال العنف ضدهم) ثبت أنها تفرز نتائج عكسية على الصعيد العسكري، مما

ساعد على تجدد وزيادة حدة المقاومة وتنامي قوة الجهادية الإسلامية المقاتلة[38]. ومثلما لاحظ ديفيد هيرست: «لم يكن الشيشان مسلمين متزمتين قبل إعلان الجمهورية استقلالها عام 1991.. وأدى الهجوم الروسي [الأول بين عامي 1994-1996] إلى تنامي الطبيعة الإسلامية والأصولية للمقاومة الشيشانية»[39]. وبعد أن لاحظ اناتولي ليفين تزايد أهمية الأصولية في المقاومة الشيشان، كتب يقول: «نحن جميعا نصلي حين نتعرض للقصف»[40] لقد ساعدت الانتهاكات الروسية في التعجيل بالهجوم الإرهابي على أحد مسارح موسكو (في تشرين الأول/ أكتوبر 2002)، الذي استفز بدوره ردا عنيفا من جانب الجنود الروس الذين اقتحموا المسرح[41].

في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، كشف النقاب عن أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال موشيه يالون قد اعترف سرا بأن أسلوب الحكومة المتشدد في التعامل مع المدنيين الفلسطينيين ساعد على تقوية «المنظمات الإرهابية»[42]. أما اغتيال إسرائيل لقادة «حماس» فقد دفع المنظمة لارتكاب فظائع جديدة[43]. وفي الحقيقة، فإن عمل "حماس" وأعضائها في العيادات الطبية والجامعات والمساجد ساعد في إيجاد قدر من الولاء الجماعي لها بين الفلسطينيين لا يمكن لإسرائيل مواجهته عبر القضاء على قيادتها[44]. وبالمقابل، حين انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان تحسن الوضع الأمني على طول حدود إسرائيل الشمالية[45].

شمل أحد الأشكال المنحرفة لقتل المدنيين في عمليات مكافحة التمرد قيام الجنود بمحاكاة الجماعات المتمردة وانتحال دورها. وأمكن ملاحظة هذا النمط الشاذ في سيراليون والجزائر وروسيا (على ما يبدو)[46]. ففي الجزائر، حولت الحكومة أعضاء «الجماعة الإسلامية المسلحة» إلى سلاح لتشويه سمعة الإسلام واضطهاد أعضاء «جبهة الإنقاذ»، الحزب الإسلامي السياسي الذي فاز في

الانتخابات التي ألغتها الحكومة عام 1991 [47] في مراجعة مفصلة، قال غوردون كامبل معلقا (2004):

> تفاصيل الصدام الفرنسي / الجزائري مع «الجماعة الإسلامية المسلحة».. تثير القلق. إذ لا يقتصر الأمر على تنكر فرق الموت الجزائرية بقناع «الجماعة» وارتكاب المجازر باسمها أو إنشاء ميليشيات محلية ـ ما يسمى بـ«الوطنيون» ـ للقيام بأعمال مشابهة فقط، بل إن أدلة دامغة بدأت تظهر في السنوات الأخيرة من مصادر المؤسسة العسكرية الجزائرية وكبار الأكاديميين تثبت أن «الجماعة» المفزعة كانت ـ ربما منذ البداية وحتما تحت قيادة [جميل] زيتوني الدموية ـ مجرد دمية، أو «واجهة» تديرها الاستخبارات الفرنسية / الجزائرية لمكافحة التجسس[48].

حتى في المجتمعات الصناعية جرت أحيانا عمليات عنيفة لمكافحة الإرهاب أدت إلى قتل المدنيين، وأفرزت نتائج عكسية. ايرلندا الشمالية مثال يثبت ذلك. فكما قال الروائي الايرلندي رونان بينيت: «الأحد الأسود دفع آلاف الشباب والشابات لحمل السلاح»[49]. وامتد العنف الذي يفرز عنفا مضادا ليشمل إساءة معاملة السجناء. أما سياسة الاعتقال والسجن الفظة التي اتبعتها بريطانيا في السبعينيات، بما في ذلك استخدام أساليب التعذيب، فقد أدت إلى دفع السكان إلى التطرف[50].

المعلم الثاني للأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية تمثل في نزعة للسماح للمتمردين والإرهابيين بالنجاة من الاعتقال، بالرغم من التفاوت الكبير في الموارد بين المتمردين / الإرهابيين «الأبالسة» والقوى المصطفة ضدهم. وحتى حين تجري محاولات جدية لاعتقال هؤلاء، فإن ذلك سيكون صعبا جدا بالطبع. ومع ذلك فإن من اللافت ضعف الجهود المتناغمة التي تبذل أحيانا لأداء هذه المهمة.

في العديد من الحروب الأهلية، كثيرا ما أدى الفشل الدائم في اعتقال أو حتى مواجهة جماعات المتمردين بشكل جدي إلى الاشتباه بأن للحرب العديد من الفوائد والمنافع بحيث يتعذر السماح بوضع حد لها. فخلال الحروب الأهلية التي تفجرت في بلاد متباينة مثل غواتيمالا وأوغندا وسيراليون، تمكنت جماعات صغيرة نسبيا من المتمردين من البقاء والصمود بل حتى التوسع والنمو في القوة في وجه قوات متفوقة لمحاربة التمرد. في أوغندا وسيراليون، شكل الأطفال نسبة كبيرة من المتمردين؛ لكن هذه الجماعات المتمردة استطاعت البقاء فترات طويلة من الزمن، وكثيرا ما اكتسبت قوة وسط إدانة شاملة تقريبا. الأمر الذي دفع بعض المحللين المحليين للتساؤل عما إذا كانت الحكومات المعنية ترغب فعلا في إنهاء الحرب الأهلية[51]. في البيرو، قام الجنود الحكوميون أحيانا بإطلاق سراح أعضاء منظمة «الدرب المضيء»، وفي أحيان أخرى عملوا على تأبيد حالة انعدام الأمن في المناطق التي كان يكسب فيها بعض الجنود المال من تجارة المخدرات. في الفليبين، اتهم الجنود كبار ضباط الجيش بمساعدة الإرهابيين المدانين على الفرار[52].

خلال عمليات الإبادة الجماعية في رواندا (1994)، قتل حوالي 800ألف من «التوتسي» و«الهوتو» المعتدلين. وبمساعدة التدخل «الإنساني» برعاية الحكومة الفرنسية («عملية الفيروز»)، فر العديد من الذين ارتكبوا المجازر إلى زائير المجاورة (أصبح اسمها الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية). وبعد عمليات الإبادة الجماعية في رواندا، شعرت الحكومة الرواندية الجديدة التي يسيطر عليها «التوتسي» بتهديد هؤلاء الفارين، الذين كانوا يستخدمون معونات الإغاثة لإعادة تنظيم صفوفهم والتخطيط لمزيد من عمليات القتل الجماعي. أرسل الجنود الروانديون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة ميليشيات «انتراهاموي» المسؤولة عن الإبادة الجماعية. لكن ذكر العديد من الدبلوماسيين والمقاتلين وعاملي الإغاثة واللاجئين أن الجنود الروانديين كانوا يتعاونون بصورة متزايدة مع أعدائهم المزعومين. وتوقفوا

على ما يبدو عن نزع سلاح الميليشيات ولم يبذلوا جهدا كبيرا لمحاربتها. في عام 2002، قال أحد مقاتلي المتمردين الذين تدربوا في رواندا إن أوامره لم تعد تفرض ملاحقة ميليشيات «انتراهاموي»، وأضاف «إن رواندا أتت هنا لقتال الميليشيات لكن أهدافها قد تغيرت الآن. فنحن في هذه الأيام نتظاهر بقتالها وحسب ـ إنها السياسة»[53]. وفي نيسان/ أيلول 2002، قدرت لجنة الإنقاذ الدولية أن حوالي 4,7 مليون شخص قضوا كنتيجة مباشرة للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية[54].

فيما يتعلق بـ«الحرب (العالمية) على الإرهاب»، ذكر مايكل شوير، أحد كبار مسؤولي الاستخبارات الأمريكيين الذي شارك في مطاردة ابن لادن، أن حوالي عشر فرص جدية سنحت للولايات المتحدة لقتل أو اعتقال ابن لادن بدءا من أيار/ مايو 1998 [55] وبعد الحادي عشر من سبتمبر، رُفض عرض الطالبان تسليم ابن لادن إلى بلد حيادي (إذا قدمت الولايات المتحدة دليلا يثبت تورطه في هجمات الحادي عشر من سبتمبر). وبالرغم من استهداف الولايات المتحدة معسكرات «القاعدة» في هجومها على أفغانستان (2001)، إلا أن ابن لادن ظل حرا طليقا. ويقول كبار المحللين العسكريين إنه كان من المتوجب على حكومة الولايات المتحدة استخدام مزيد من الجنود للقبض على ابن لادن، بدلا من الاعتماد على وكلائها الأفغان[56]. ولم تقم القوات الأمريكية بأي محاولة للسيطرة على الحدود مع باكستان خلال العمليات ضد ابن لادن و«القاعدة» في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 [57]، وقال شوير إن الولايات المتحدة أضاعت أكبر فرصة سانحة لأسر زعيم تنظيم «القاعدة» في تورا بورا في الجبال الأفغانية (كانون الأول/ ديسمبر 2001) حين اعتمد الجنرال تومي فرانكس على الوكلاء الذين لا يعتمد عليهم بدلا من جنوده[58]. وبعد ذلك استقطب تخطيط وتنفيذ المغامرة العراقية الانتباه والقوة البشرية بعيدا عن مطاردة «القاعدة»[59].

ثبت أن التحالف الشمالي الذي يعتبر أهم حليف للولايات المتحدة داخل أفغانستان، كان أشد اهتماما بالاستيلاء على كابول منه بأسر ابن لادن. وفي الوقت ذاته، لم تغلق باكستان حدودها بصورة جدية للمساعدة على اعتقاله[60]. وفي الحقيقة، أكد رئيس مكتب المخابرات المركزية السابق في باكستان وأفغانستان، غاري شروين، على وجود نزعة أصولية داخل الجيش وجهاز الاستخبارات الباكستاني أضعفت رغبة السلطات الباكستانية بأسر ابن لادن[61]. وأشار الخبراء إلى أن برويز مشرف قد اتفق مع الولايات المتحدة بعد الحرب الأفغانية على أنه لن يطارد ابن لادن بشكل جدي، لأنه خشي من إثارة المشاكل في بلاده إضافة إلى زيادة الهجمات على الأهداف الغربية في الخارج[62]. ومن المؤكد أن ارتفاع شعبية ابن لادن لدى العديد من الباكستانيين يعني أن القبض عليه سيفجر مشكلات كثيرة في وجه مشرف[63].

لا تتمثل النقطة المهمة في عدم رغبة جورج بوش في القبض على ابن لادن: فمثل هذا التغير في الأحداث كان سيعزز بالتأكيد فرصه الانتخابية عام 2004. لكن لدى الولايات المتحدة، أولا، أولويات أخرى حولت الانتباه والموارد بعيدا عن هذا المشروع؛ وثانيا، لأن مكافحة الإرهاب عبارة عن جهد تعاوني تعكس فيه الأهداف أولويات العديد من الأطراف والفرقاء علاوة على واشنطن. ومثلما أكد مستشار الحكومة العمالية السابق ديفيد كلارك، فإن عملية مكافحة التمرد الناجحة لا بد أن تشمل حملة عسكرية تستهدف مرتكبي العنف وحملة سياسية مصممة لعزلهم؛ و«الحرب (الراهنة) على الإرهاب» لا تشمل أيا منهما[64].

العامل الثالث في الأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية هو السعي لإقامة نوع من علاقات العمل (البيزنس) بين الأعداء المزعومين. فقد شهد العديد من الصراعات الأهلية حجما مهما من التبادل (التجاري) بين الأعداء، بما في ذلك بيع

السلاح إلى الطرف الآخر، ليس في الشيشان فقط بل في سيراليون وكمبوديا والكونغو، حيث شوهد الجنود الروانديون يبيعون السلاح إلى ميليشيات «انتراهاموي»[65]. أما جنود الحكومة في الفليبين فقد احتجوا على ضباطهم الكبار الذين حُملوا مسؤولية عدد من التفجيرات واتهموا ببيع الأسلحة والذخيرة إلى قوات المتمردين[66]. وأوضح مثال على «التبادل مع العدو» في سياق «الحرب على الإرهاب» تجسده أيضا حرب أهلية: الصراع في الشيشان. فخلال الحرب الأولى (1994-1996)، كثيرا ما باع الجيش الروسي السلاح إلى المتمردين[67]. وتباهى شامل باساييف، الذي أصبح أقوى أمير حرب في الشيشان، بأن نسبة 90% من سلاحه أتى من الجنود الروس. وحتى خطّاب، زعيم المقاتلين العرب في الشيشان، تمكن من الحصول على المال من «العدو» الروسي إضافة إلى حلفاء الشيشان. ويقال إن الجيش الروسي يقدر قيمته وأهميته باعتباره أفضل مستفز لردود الأفعال الانتقامية لتدمير القضية الشيشانية، وقد ساعد في واقع الأمر في استفزاز الجيش الروسي لإحداث دمار هائل في الشيشان بدءا من عام 1999 وذلك حين قاد هجوما شنه الشيشان على داغستان الروسية في تلك السنة[68].

حتى الاطلاع الخاطف على التاريخ يجب أن يكون كافيا لإعلامنا بأن التعريف الراهن للأعداء و«الأشرار» يتوقف على الحسابات المالية والسياسية المهمة. ومن مفارقات «الحرب على الإرهاب» أن العلاقات التجارية القوية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية (بما فيها المبيعات الضخمة من الأسلحة إلى السعوديين) عرقلت ممارسة ضغط ديبلوماسي مؤثر وفعال على السعوديين للتوقف عن غرس وتلقين إيديولوجيات العنف التي أنتجت منفذي هجمات الحادي عشر من سبتمبر. الروابط شخصية أيضا[69]. فشركة ديك تشيني السابقة «هاليبرتون» تجاوزت قيمة أعمالها في مجال تطوير حقول النفط والمشروعات الأخرى في السعودية 174مليون دولار. كما أن كوندوليزا رايس كانت عضوا في مجلس إدارة شركة «شيفرون» التي

تمارس أنشطة تجارية كبيرة في السعودية. أما جورج بوش الأب فقد كان كبيرا للمستشارين في «مجموعة كارليل»، التي تملك أسهما في شركات الدفاع الأمريكية المستأجرة لتجهيز وتدريب القوات المسلحة السعودية[70].

نعرف أن أفرادا من أسرة ابن لادن نقلوا على جناح السرعة إلى خارج الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر[71]. كما أن التمويلات السعودية دعمت المجاهدين في البوسنة والشيشان[72]، ولم يبدأ السعوديون بشكل جدي باستئصال «القاعدة» إلا بعد أن انفجرت شاحنة ملغومة في الرياض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 [73] وبالرغم مما يسمى بـ«الحرب المالية على الإرهاب»، تباطأ السعوديون في التعاون مع المسؤولين الأمريكيين في مطاردة الوسطاء الذين يساعدون في تمويل الإرهابيين[74]، كما أحجموا عن تجميد أصول المنظمات المرتبطة بابن لادن (رغم أن تواطئهم في السر قد يتجاوز حد ما يعترف به الطرفان)[75]. وبالطبع فإن استهداف «الدول الداعمة» لهجمات الحادي عشر من سبتمبر استثنى بشكل ملحوظ السعودية.

بعض أولئك الذين شُهّر بهم في «الحرب على الإرهاب» ـ خصوصا صدام حسين وأسامة ابن لادن ـ كانوا من الأشخاص الذين ساعدهم الغرب على التسلح ومضاعفة قوتهم بالأساس[76]، رغم أن إمداد شخص بالسلاح ليصبح فيما بعد عدوا ليس ظاهرة غريبة (فهي تلاحظ في الحرب الأهلية)، حيث تزود مختلف الأطراف فريقا أصبح عدوا لها فعلا.

وظائف التحالف المنوع

في «الحرب على الإرهاب» والحروب الأهلية معا، كانت للأسباب التكتيكية ذات النتائج العكسية المستخدمة في مكافحة الإرهاب وظائف مهمة لمختلف الأطراف التي تشكل حملة مكافحة الإرهاب. هذه الوظائف اقتصادية وسياسية (نناقشها في

هذا الفصل) ونفسية (نتطرق إليها في الفصول اللاحقة). وعند الفشل في تحقيق الهدف المعلن والمتمثل في هزيمة أو حتى إضعاف التمرد أو الإرهاب، نجح اللاعبون الرئيسون رغم ذلك في تحقيق مآرب أخرى (خفية وأكثر قيمة وأهمية غالبا).

في الحروب الأهلية و«الحرب (العالمية) على الإرهاب»، يمكن أن نرى وفرة من الفرص لاقتناص «المكافآت والجوائز» السياسية والاقتصادية والنفسية بالنسبة للمشاركين ـ أو الذين يزعمون المشاركة ـ في المجهود الحربي، دون أن يجمعهم بالضرورة هدف القضاء على الإرهاب المعني. ويعود جزء من ذلك إلى اشتغال عمليات محاربة التمرد ومكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي من خلال نوع من «الترخيص» أو التسخير للعنف من قبل جماعات مختلفة (ومثلما لاحظنا من قبل، فإن ذلك ينطبق أيضا على التمرد / الإرهاب إلى حد ما). ويعني الترخيص والتسخير للعنف بمختلف صنوفه ضمن إطار مكافحة الإرهاب أن أهداف «محاربة التمرد» أو «مكافحة الإرهاب» شديدة التنوع والاختلاف (رغم أن لبعض الأطراف، مثل الولايات المتحدة في حالة «الحرب على الإرهاب»، تأثيرا واضحا وغير متناسب في تشكيل هذه الأهداف وصياغتها). وكما لاحظ ميشيل فوكو، لا تنحصر القوة «في قمة» النظام فقط، بل تتوزع (وإن بصورة غير متكافئة) عبر المجتمعات ومن خلال منظومات التدخل. ومن المهم في دلالته أن «الحدود» المقيدة لقوة الولايات المتحدة على المسرح العالمي تدفع باتجاه ابتكار إستراتيجيات تحاكي استراتيجيات الحكومات التي تسعى إلى مكافحة التمرد في الدول الضعيفة. إذ تمثل «الحرب على الإرهاب» جملة من الأهداف ضمن التحالفات المتغيرة التي تتعاون فيما بينها نتيجة تشكيلة متنوعة من الأسباب، والتي تزعم المشاركة في هذه «الحرب». وفي حين أن الفوائد والمنافع العائدة على مصالح الشركات والمؤسسة العسكرية الأمريكية على قدر عظيم من الأهمية (كما أكد تشومسكي وبيلجر على سبيل المثال)، إلا أن ربط كل شيء بواشنطن يمكن أن يشتت الانتباه عن الديناميات المحلية المهمة ضمن

مختلف بلدان العالم[77]. فالمستفيدون من «الحرب على الإرهاب» لا يتمركزون في الولايات المتحدة وبريطانيا فحسب، بل يتوزعون أيضا في تشكيلة متنوعة من الأنظمة المريبة التي عرضت تعاونها بعد أن طلب منها. ونظرا لهذا التكتل من المنافع، لا يمكن للرغبة في هزيمة الإرهاب أن تؤخذ بالضرورة كقضية مسلم بها ـ في العواصم الغربية أو على المستوى المحلي (مثلا: السلوك التآمري للجنود الروس في الشيشان حيث جنى الجنرالات الروس ثروات مالية طائلة). ومن المهم أن أبلسة عدو معين في الحروب الأهلية يوجد حيزا يسمح بالانتهاكات التي يرتكبها أولئك الذين يزعمون محاربة هذا العدو المنبوذ. فقد أعيد ابتكار نمط الحرب الباردة القائم على حصانة الأصدقاء واستخدم في «الحرب على الإرهاب».

بالرغم من بعض الضعف الذي أصاب التحكم بأهداف مكافحة الإرهاب، إلا أن توزع العنف على تحالف معقد قد يكون له أيضا فوائد ومنافع بالنسبة لأولئك المتربعين «على قمة» هذا النظام. في الحروب الأهلية و«الحرب (العالمية) على الإرهاب»، يحظى الترخيص بممارسة العنف (من قبل حكومات تشجع «العنف القبلي» كجزء من محاربة التمرد، ومن قبل شركاء التحالف بمن فيهم الشركات الخاصة المشاركة في إدارة شؤون وسجون العراق مثلا، ومن قبل واشنطن التي استخدمت سجون دول أخرى «ثالثة» لممارسة التعذيب أو تحالف الشمال لإسقاط نظام طالبان) بميزة إتاحة العديد من الفرص لـ«الإنكار» عند افتضاح الانتهاكات. وهذا يقلص إلى الحد الأقصى العنف الذي تمارسه القوة المهيمنة مباشرة، ويقلل احتمال تعرض قواتها لأخطاره.

الوظائف الاقتصادية للحروب الأهلية

وردت أنباء عديدة عن هجمات ذات تأثيرات عكسية ـ عسكريا وسياسيا ـ شنت ضد المدنيين في السودان وسيراليون. فإذا كان هدف الحرب مجرد الانتصار،

تفقد هذه الأعمال أي معنى منطقي. لكن إطالة أمد هذه الحروب الأهلية تغل منافع اقتصادية مهمة. في السودان، أثرت الفصائل العسكرية واغتنى التجار ومربو قطعان الماشية المتحالفون من الهجمات والغزوات، والاستيلاء على الأراضي، وزيادة الأسعار التي تصاحب المجاعة (وتفاقم حدتها). وساعد التشبث بالأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية على استمرارية نظام الحرب [78]. في سيراليون، خسر المتمردون الدعم السياسي نتيجة الهجمات الوحشية التي شنوها على المدنيين، لكن هذه الهجمات ضمنت وجود نظام لاستخراج الموارد، لاسيما عبر إخلاء السكان ـ جزئيا ـ من المناطق الغنية بالماس. كما خدمت الانتهاكات التي ارتكبها جنود حكومة سيراليون (مع تآكل الدعم السياسي أيضا) وظائف اقتصادية مشابهة في أغلب الأحيان. في أوغندا، ذكر العاملون في الإغاثة أن ضباط الجيش يبيعون المؤن إلى متمردي «جيش الرب» ويستفيدون من تضخيم أعداد الجنود لقبض رواتبهم؛ ولذلك فإن إنهاء الحرب سوف يضع حدا لهذه المكاسب[79].

الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية المستمرة منذ منتصف التسعينيات، تظهر بكل وضوح الوظائف الاقتصادية للعنف إضافة إلى الحدود المقيدة لأي رغبة في هزيمة «العدو». فالمطاردة المزعومة لميليشيات «انتراهاموي» التي ارتكبت مجازر الإبادة الجماعية خدمت كغطاء يخفي رغبة الجيش الرواندي في نهب الثروات المعدنية[80]. ومع أن جمهورية الكونغو بلد فقير جدا، إلا أنه بالغ الغنى في ثرواته الطبيعية، التي شكلت بمرور الزمن عاملا مهما في حسابات رواندا وأوغندا وزيمبابوي، وهي بلدان تورطت أيضا في الصراع. هنالك دليل يثبت أن القادة الأوغنديين يثيرون أعمال العنف فعلا بين جماعات المتمردين، وذلك للبقاء على ما يبدو في المنطقة الغنية بالذهب والكولتان[81]. ومع تناقص عدد المعارك التقليدية بين الجيوش المتنازعة، صرف مزيد من الجهد والطاقة على الاستغلال الاقتصادي. وغالبا ما تركز القتال الفعلي في المناطق الغنية بالكوبالت والنحاس والماس في

جمهورية الكونغو[82]. وفي هذه الظروف، لم تعد ميليشيات "الهوتو" العدوة تعتبر مجرد تهديد، بل تهديد مفيد! وبالتواطؤ مع الأعداء المزعومين، عمل الجنود الروانديون على إطالة مدة بقائهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية[83]. أما الخطوات الواعدة نحو السلام فقد ثبت أنها هشة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، أرسلت رواندا جنودا عبر الحدود مع الكونغو بزعم مطاردة «قوات التحرير الديمقراطية في رواندا» وأعضائها من الهوتو المتطرفين (المتورطين في مذابح الإبادة الجماعية عام 1994)[84]. ولم يكن هذا النسق الإجرامي بعيد الشبهة كليا عن الديناميات المستخدمة في سيراليون حيث جرى الحفاظ أحيانا على منظمة «الجبهة المتحدة الثورية» باعتبارها «تهديدا مفيدا» يسوغ الاستغلال الاقتصادي من قبل الأطراف الأخرى.

في أمريكا الوسطى، كانت للحروب الأهلية أبعاد إيديولوجية أكثر وضوحا. لكن في غواتيمالا، اشتبه العديد من المراقبين بأن «الأجندات» الأوسع لتراكم المنافع الاقتصادية وقمع القوى الديمقراطية كانت تعني أن الحكومة لم ترغب بإنهاء الحرب؛ وحتى بعد اتفاقية السلام عام 1996، تمكن الجيش من إخفاء تورطه في عمليات التهريب المنظمة تحت غطاء عمليات مكافحة المخدرات وقمع «المخربين»[85].

الوظائف الاقتصادية لـ«الحرب على الإرهاب».

لـ«الحرب على الإرهاب» وظائف اقتصادية مهمة. ومثلما هي الحال تقريبا في الأساليب التكتيكية ذات النتائج العكسية المستخدمة في الحروب الأهلية، ساعدت التكتيكات ذات النتائج العكسية في «الحرب على الإرهاب» في الحصول على عدد من المكاسب والمنافع الاقتصادية (الخفية غالبا) لأطول فترة ممكنة ــ وذلك من خلال المساعدة على إطالة أمد الصراع وتعميقه. هذا لا يعني أن ذلك هو المقصد. لكن التشبث بهذه التكتيكات يشير بدلالته أولا إلى ارتقاء نظام عملي يؤدي وظيفته

عبر طرائق مهمة، وثانيا إلى الافتقار إلى الرغبة (على أقل تقدير) في تفكيك أو إصلاح هذا النظام. لقد قوضت الامتيازات والمصالح المكتسبة الدافع ضد الإرهاب وأفسدته.

استغلال «الحروب» العالمية ليس أمرا جديدا: فقد غذى رعب الحرب الباردة وأدام مجمعا عسكريا ـ صناعيا غنيا في الولايات المتحدة (ناهيك عن نسخته الشيوعية في الاتحاد السوفييتي). في غرفة الاجتماعات الحكومية في البيت الأبيض، أبلغ السيناتور الجمهوري آرثر فاندنبرغ الرئيس هاري ترومان عام 1947 أن بمقدوره عسكرة الاقتصاد كما كان يريد، لكن بعد أن «يجعل الشعب الأمريكي يرتجف فزعا» من التهديد السوفييتي[86]. انتهت الحرب الباردة، لكن الإنفاق العسكري السخي لم يتوقف. وفي الحقيقة، فإن الميزانية العسكرية الأمريكية وقت السلم (بأسعار الدولار الثابتة) تقارب معدلاتها خلال الحرب الباردة (في الخمسينيات والستينيات، والسبعينيات، والثمانينيات)[87]. بل إن حجم إنفاق وزارة الدفاع (البنتاغون) ارتفع بحوالي الثلث بين عامي 2003و 2004 [88] ويبدو أن تاريخ الصراع مع كوريا والعراق قد أوجد مصلحة مؤسسية في الإنفاق المستدام على هذين المجالين تحديدا لدى المؤسسة العسكرية الأمريكية ـ تتغذى على الحاجة إلى القدرة على شن «حربين اثنتين» في وقت واحد[89] أما الميزانية الحالية لوزارة الدفاع والبالغة 400 مليار دولار فتمثل حوالي ضعفي الإنفاق الدفاعي في باقي القوى العسكرية العالمية مجتمعة[90]وطلبت وزارة الدفاع 419 مليارا لميزانية عام 2006.

تلقت أكبر ثلاث شركات مصنعة للسلاح في الولايات المتحدة ـ «لوكهيد مارتن»، «بوينغ»، «ريثيون» ـ أكثر من ثلاثين مليار دولار في السنة من عقود وزارة الدفاع[91]، كما أن هناك علاقات وشيجة تربط بين الصناعة الدفاعية (الحربية) والعديد من كبار المسؤولين الحكوميين. على سبيل المثال، شغل جيمس روش عدة مناصب رفيعة

في شركة الدفاع العملاقة «نورثروب غرومان» قبل أن يصبح وزيرا للقوى الجوية. كما عمل بول ولفوفيتز، نائب وزير الدفاع (السابق)، مستشارا للشركة نفسها. وقال رونالد سوغار، كبير المدراء التنفيذيين في «نورثروب غرومان» (2003) إنه شهد «نموا كبيرا جدا في المبيعات والعائدات» نتيجة الزيادات التي طرأت على الميزانيات[92].

كيف يمكن تبرير ذلك كله في سياق الفقر المنتشر في العالم ومستوياته المرتفعة والمتنامية في الولايات المتحدة ذاتها؟ الجواب يكمن ـ إلى حد بعيد ـ في استمرارية الصراع، بغض النظر هل تجسد العدو في الشيوعية، أو «الدول المارقة»، أو «الأصولية الإسلامية»، أو «المخدرات»، أو «الإرهاب» في الآونة الأخيرة. وتمثل «الحرب على الإرهاب» تطبيقا جديدا لمبدأ قديم: مبدأ الحرب المتواصلة بلا نهاية. وحتى خلال مرحلة «السلم» بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن الحرب الاستثناء بقدر ما كانت القاعدة. فقد تدخلت الولايات المتحدة عسكريا في كوريا وفيتنام وكمبوديا وليبيا وبنما والعراق وصربيا وأفغانستان والعراق مرة أخرى، ناهيك عن الحروب التي خاضتها بالوكالة في أنغولا وموزمبيق ونيكاراغوا، أو الدعم الذي قدمته للحكومات القمعية التعسفية في السلفادور وغواتيمالا وكولومبيا والفليبين وغيرها[93]. ومثلما لاحظ نعوم تشومسكي، لم تعلن الحرب على الإرهاب بل «أعيد إعلانها» (ومن قبل بعض الأشخاص أنفسهم): حين وصل رونالد ريغان إلى سدة الرئاسة وأعلن حربا على الدول التي تدعم الإرهاب في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى.

هنالك إحساس ملموس تقريبا بالارتياح لبروز عدو جديد عبر عنه نائب الرئيس ديك تشيني في خطاب أمام مجلس العلاقات الخارجية (شباط / فبراير 2002):

> حين اختفى عدو أمريكا الخطير فجأة، تساءل الكثيرون عن ماهية الوجهة الجديدة التي ستتخذها سياستنا الخارجية. تحدثنا كحالنا دائما عن مشكلات وأزمات إقليمية طويلة الأمد في شتى أرجاء العالم،

لكن لم يظهر تهديد عالمي وحيد وفوري يمكن أن يتفق عليه عدد كاف من الخبراء. وتغير ذلك كله قبل خمسة أشهر. الآن، التهديد معروف لدينا ودورنا واضح لا لبس فيه[94].

يبدو أن أجندة مكافحة الإرهاب قد اندمجت مع أجندة تحديث القدرات العسكرية الأمريكية، الأمر الذي صعبَّ مساءلة مشروع تحديث الأسلحة والتشكيك في جدواه[95]. وفي ما يمكن اعتباره تطبيقا وحشيا لمبدأ فنون القتال الحربية، ارتدت قوة الولايات المتحدة ذاتها ـ ناطحات السحاب فيها وطائراتها ـ إلى نحرها في الحادي عشر من سبتمبر. لكن إذا لم تكن منظومات الأسلحة المتطورة هي المشكلة في ذلك اليوم، فقد تكرر الترحيب بها باعتبارها جزءا من الحل. وحتى قبل الحادي عشر من سبتمبر، كان بوش ورمسفيلد يبلغان الأمريكيين بأن الردع التقليدي لا يعمل بنجاح في عصر الإرهاب والدول المارقة، ولذلك فهم بحاجة إلى ردع صاروخي[96] لكن حوالي ثلاثة أرباع التمويل العسكري الإضافي منذ استلم بوش الرئاسة ليست مرتبطة بشكل مباشر بمحاربة الإرهاب، وهي تشمل الإنفاق على الدرع الصاروخية[97]. كما أن الحماسة الجديدة لـ«القنابل النووية المصغرة» جزء أيضا من ازدهار صناعة الأسلحة والثروة الجديدة الناتجة عنها.

الشركات الأمريكية الكبرى التي تغرف مبالغ طائلة من إعادة الإعمار، خصوصا في العراق، تشكل أيضا جزءا من المجمع العسكري ـ الصناعي في الولايات المتحدة. فأضخم عقد لإعادة الإعمار في العراق ـ الذي بلغت قيمته 680 مليون دولار ـ ذهب إلى تكتل «بكتل»، الذي تربطه صلات وثيقة بإدارة بوش، وقدم تبرعات سخية إلى الحزب الجمهوري ومرشحيه[98] أما شركة «هاليبرتون»، التي ترأسها ديك تشيني خلال الفترة الممتدة بين عام 1995و آب/ أغسطس 2000) ومازال يحتفظ بحق شراء وبيع أسهم فيها بأسعار تفضيلية)، فقد كوفئت بالعقد الرئيس لترميم صناعة النفط

العراقية؛ وحصلت على العقد بدون مناقصة، ومُنحت سلطات التحالف ذاتها للتحكم بالاحتمالات المستقبلية للنفط العراقي[99] وعلى وجه الإجمال، بلغت قيمة عقود «هاليبرتون» في العراق حتى تشرين/ أكتوبر 2004 تسعة مليارات دولار (100) وفي خطوة تدل على ارتقاء نظام مربح يعتمد على التدمير وإعادة الإعمار، أنشأت إدارة بوش (في آب/ أغسطس 2004) «مكتب منسق إعادة الإعمار والاستقرار» وفوضته رسم خطط تفصيلية لمرحلة «ما بعد الصراع» في خمسة وعشرين بلدا لم تدخل في أي صراع حتى الآن[101].

ومثلما هي الحال مع «تحديث» القوات المسلحة، تم دمج أولوية الوصول إلى النفط مع أجندة مكافحة الإرهاب بشكل فعال، الأمر الذي جعل من الصعب مساءلة دافع النفط (حسبما أشار مايكل كلير)[102]. لقد مثل النفط بالتأكيد عاملا في اختيار الولايات المتحدة للأعداء خلال «الحرب على الإرهاب»، حيث أثر في انتقاء الدول التي ستتعرض للهجوم وتلك التي ستنجو منه. ومع أن القول إن الهجوم على أفغانستان والعراق جزء من «حرب من أجل النفط» سيكون مبالغا في التبسيط، لكن ليس ثمة شك في أن الحكومة الأمريكية تلهفت على توسيع واردات النفط وتقليص حجم اعتمادها على السعودية؛ كما لا يوجد مجال للشك في أن أفغانستان والعراق لعبا دورا مهما في هذه الاستراتيجية. والروابط الوثيقة التي تجمع إدارة بوش مع صناعة النفط معروفة. ففي أيار/ مايو 2001، توقع تقرير «مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية» برئاسة ديك تشيني (الذي يدعى غالبا «تقرير تشيني»)، أن واردات الولايات المتحدة النفطية بحاجة لأن ترتفع من 10,4 مليون برميل في اليوم إلى 16.7 بحلول عام 2020 ومن المتوقع أن تستورد نسبة 66% من احتياجاتها النفطية بحلول عام 2020، بعد أن لم تكن تتجاوز 52% عام 2001 [103]، ودعا تقرير تشيني البيت الأبيض إلى جعل السعي إلى الواردات «أولوية في تجارتنا وسياستنا الخارجية»، وزيادة التنويع الجغرافي للمصادر[104] حاليا، تعتمد الولايات المتحدة اعتمادا شديدا

على فنزويلا والسعودية للحصول على واردات النفط الخام، لكن الاضطراب السياسي في فنزويلا أوقف عمليا صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة، في حين أخذ بعض المستثمرين وخبراء النفط يعتبرون السعودية في وضع سياسي مقلقل ولا يمكن الاعتماد عليها[105]. وبالطبع فإن الدور الرئيس الذي قام به المواطنون السعوديون في هجمات الحادي عشر من سبتمبر جعل الاستمرار في الاعتماد على النفط السعودي يسبب مزيدا من القلق والانزعاج[106].

منذ حوالي منتصف التسعينيات، مثلت الرغبة في استخدام أفغانستان كأنبوب نفط عاملا مهما أخذته السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعين الاعتبار. وأدرك كبار المسؤولين على نحو متزايد أهمية ما يحتويه حوض قزوين من احتياطي هائل من النفط والغاز الطبيعي (الوقود الأحفوري). وفي خطاب ألقاه ديك تشيني أمام الصناعيين العاملين في قطاع النفط عام 1998، قال ملاحظا: «لا يمكن أن أفكر بزمن تظهر فيه فجأة منطقة تعادل في أهميتها الاستراتيجية منطقة بحر قزوين»[107]. لكن كيف يمكن نقل هذه الاحتياطات إلى السوق؟ إن نقلها عبر روسيا أو أذربيجان سوف يزيد سيطرة روسيا على جمهوريات وسط آسيا. أما نقلها عبر إيران فسوف يكون مناقضا لسياسة الولايات المتحدة التي تحاول عزلها. في حين أن نقلها عبر الصين سوف يعطي الصين دعما استراتيجيا، وستكون المسافة على أية حال طويلة وباهظة التكلفة. وهذا يجعل مد أنبوب عبر أفغانستان إلى باكستان والهند خيارا مفضلا بقوة. ومن بين أولئك المشاركين في المفاوضات حول أنبوب النفط في عهد إدارة كلينتون، ديك تشيني، ممثلا لتسع شركات نفطية، وكوندوليزا رايس، التي كانت آنذاك مديرة في شركة «شيفرون ـ تكساكو» مكلفة بشكل خاص بشؤون باكستان ووسط آسيا[108]. وبعد سقوط الطالبان، جرت مفاوضات مطولة استهدفت مد أنبوب من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان (مشروع قديم وضعته شركة «يونوكال» التي تتخذ من كاليفورنيا مقرا لها)، حيث كان الرئيس

القادم لأفغانستان، حامد كرزاي، واحدا من كبار مستشاري شركة «يونوكال»، لكن انعدام الأمن استمر في عرقلة الخطة[109] وأصبح جون ماريسكا أحد الموظفين السابقين في الشركة سفيرا للولايات المتحدة في أفغانستان. وفي هذه الأثناء، تنامى اهتمام الولايات المتحدة بأوزبكستان كنتيجة مباشرة للنفط أيضا، ولربما بسبب الحاجة إلى قاعدة للعمليات في أفغانستان[110].

ما هي أهمية عامل النفط في الهجوم على العراق؟ وفقا لبوب ودوارد «كان البنتاغون يعمل طيلة شهور قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر على تطوير خيار عسكري ضد العراق»[111]. وتذكر ريتشارد كلارك ما حدث بعيد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بقليل فقال:

> أدركت وأنا أكاد أشعر بألم جسدي حاد أن رمسفيلد وولفوفيتز كانا يحاولان الاستفادة من هذه المأساة الوطنية للترويج لأجندتهما حول العراق. ومنذ بداية عهد هذه الإدارة، وحتى قبل ذلك في الحقيقة، كانا يمارسان الضغط من أجل شن الحرب على العراق. أصدقائي في البنتاغون قالوا لي إننا سنغزو العراق في وقت ما من عام 2002 [112].

لم يكن النفط الدافع الوحيد هنا، لكنه شكل عاملا مهما. فصادرات النفط العراقي لم تتجاوز 1، 5 مليون برميل في اليوم، لكن الخبراء يقولون إن بمقدور العراق تصدير 6 مليون برميل يوميا بحلول عام 2008 [113] وحتى كريستوفر هيتشنز، الذي دافع بشدة عن الحرب على العراق، لاحظ قائلا: «إن ترميم صناعة النفط العراقية يمثل نهاية للاحتكار السعودي، ونحن نعرف أن هناك الكثيرين من أمثال ولفوفيتز الذين يتلهفون على ذلك لكنهم لا يستطيعون إعلانه أمام الملأ بأسلوب حصيف»[114]. وقالت إدارة بوش إنها تستهدف نقض وعكس القرار التاريخي بتأميم نفط العراق قبل أن تنتهي من «إعادة الإعمار»[115].

إذا ساعد النفط على تعريض بعض البلدان للهجوم والخطر، فإنه ساعد أيضا على حماية غيرها. ومثلما لاحظنا آنفا، أتى من السعودية خمسة عشر من الخاطفين التسعة عشر في الحادي عشر من سبتمبر، ومع ذلك لم يكن هناك رد انتقامي ضد السعودية. الأمر الذي يعكس مكانة السعودية كحليف رئيس للولايات المتحدة، واعتمادها الشديد على النفط السعودي. ولربما أدى الدور السعودي في أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى إدراك الحاجة الماسة للعثور على قواعد أمريكية بديلة في العراق[116].

هناك جزء من صناعة الحرب كثيرا ما ينساه المراقبون ألا وهو الآلة الإعلامية المؤيدة للحرب. إذا لم تكتف هذه الآلة بالترويج للحرب بل جنت مكاسب طائلة من هذا الترويج. فقد استغل روبرت مردوخ حمى الحرب على العراق وأجج أوارها بالمواقف الداعمة لها التي تتبناها صحفه. وكانت صحفه الشعبية (التابلويد) المائة والأربعون والواسعة الانتشار في مختلف بلدان العالم تبيع أربعين مليون نسخة في الأسبوع[117] كما عرضت محطة «فوكس» الإخبارية المغالية في شوفينيتها (التي يمتلكها مردوخ أيضا) القاذفات وهي تقلع باتجاه بغداد بمصاحبة النشيد الوطني الأمريكي. وبالرغم من قلة عدد مراسلي "فوكس" في الشرق الأوسط مقارنة بمنافساتها[118]، إلا أنها حظيت بأكبر عدد من المشاهدين خلال الحرب على العراق في الولايات المتحدة. أما محطة «ام اس ان بي سي» التي احتلت المرتبة الثالثة بعد «فوكس»، و«سي ان ان»، فقد ارتفع عدد مشاهديهما بنسبة 350% خلال الحرب [119]، وهذا يعني بالطبع مزيدا من عائدات الإعلانات. ومثلما وجد استطلاع أجرته «لوس انجلوس تايمز» (نيسان/ أبريل 2003)، فإن 70%من الأمريكيين يحصلون على معظم معلوماتهم من المحطات الإخبارية الكبلية، مثل «فوكس» و «سي ان ان» و «ام اس ان بي سي»، بينما تعتمد نسبة 18%منهم على الأخبار المسائية التقليدية[120]. استفادت أيضا شركات ومؤسسات العلاقات العامة. على سبيل المثال، حصلت

«رندون غروب» على 397 ألف دولار لإدارة حملة علاقات عامة حول ملامح وجوانب الضربات العسكرية الأمريكية التي وجهت إلى أفغانستان[121].

لا تنحصر المكاسب الاقتصادية لـ«الحرب على الإرهاب» ضمن نطاق الولايات المتحدة. على سبيل المثال، استفاد المتحكمون بميزانية الحرب في روسيا من النزاع في الشيشان الذي دمج الآن ضمن إطار «الحرب على الإرهاب». ففي عام 2001، اكتشفت هيئة المحاسبة والتدقيق التابعة للحكومة الروسية اختفاء مبلغ 45 مليون دولار من الميزانية. وكان معظمه عبارة عن رواتب للجنود[122] أما مرابح بيع السلاح إلى المتمردين الشيشان فهي معروفة وذائعة. في كولومبيا، استفادت القوات شبه العسكرية والأثرياء الذين يدعمونها من حرب أهلية (أصبحت الآن أيضا جزءا من «الحرب على الإرهاب») أعلن فيها أن العدو أصبح مجسدا في منظمتي «القوات المسلحة الثورية» و «جيش التحرير الوطني»، لكن غالبية الهجمات (التي شنها المتمردون والقوات شبه العسكرية على حد سواء) استهدفت المدنيين. في بعض الأحيان تمتد المنافع الاقتصادية أيضا لتشمل حتى الناس العاديين في البلدان الفقيرة. إحدى الآليات تسير بالتوازي مع الخصومات والعداوات التافهة التي فاقمت العنف في الحروب الأهلية وفي العديد من حملات المطاردة المسعورة للساحرات في الماضي: يعتقد اثنان (على الأقل) من المعتقلين في خليج غوانتانامو أن الأمريكان ألقوا القبض عليهما بعد وشاية كاذبة تتهمهما بالإرهاب من قبل منافسين يسعون للاستيلاء على أملاكهما في بلدة خوست الأفغانية قرب الحدود مع باكستان[123]. ونظراً لتلهف الجنود الأمريكيين على إظهار قدرتهم على اعتقال أفراد العدو، يظل احتمال ارتكاب مثل هذه الأخطاء في تحديد الهوية قائما وكبيراً.

الوظائف السياسية للحروب الأهلية

بالإضافة إلى الوظائف الاقتصادية فإن للحروب الأهلية وظائف سياسية أيضا تتجاوز (وحتى تناقض) الهدف المتمثل في الانتصار. وشملت الوظائف السياسية

للعنف ـ حتى ذاك الذي يفرز نتائج عكسية على الصعيد العسكري ـ المكاسب الناتجة عن توحيد البلد حول عدو مشترك ومحدد بوضوح. الوظيفة الثانية تمثلت غالبا في شرعنة تدخل العسكر في السياسة. والوظيفة الثالثة (الوثيقة الصلة في كثير من الأحيان) للنزاعات الأهلية تمثلت في درء تهديد الديمقراطية (مثلا: إعلان/ أو الحفاظ على «حالة الطوارئ»). وتجسد جزء من الهدف هنا في تسهيل وشرعنة الترهيب الذي تمارسه مجموعة أوسع من غير المتمردين تحت غطاء «الحرب»: يمكن للمحافظة على استمرارية الصراع أن تكون مفيدة في كبت حرية الكلام، وقمع النقابات والقوى الديمقراطية[124].

في الحرب الأهلية التي استمرت في سيراليون طيلة أحد عشر عاما، شجع بعض المسؤولين السياسيين والضباط العسكريين المتمردين على ما يبدو، بل ساعدوهم على الاعتقاد بأن «حالة الطوارئ» تفيد في درء الديمقراطية. في رواندا، نسقت نخبة صغيرة ضمن «الهوتو» عملية إبادة جماعية حين واجهت تهديد الديمقراطية المنبثق من اتفاقية السلام في اروشا1993 [125]في كولومبيا، تلاحظ نعومي كلاين أن:

> حرب الحكومة ضد رجال حرب العصابات اليساريين استخدمت مدة طويلة كغطاء لقتل كل من لهم صلات يسارية، بغض النظر هل كانوا من الناشطين النقابيين أو المزارعين المحليين. لكن الأمور ساءت منذ اعتلى الفارو اوريبي سدة الرئاسة في آب/ أغسطس 2002 على خلفية الحرب على الإرهاب[126].

لنفكر أيضا بحالة غواتيمالا. علق أحد المحللين لحملة مكافحة التمرد المدعومة من قبل الولايات المتحدة في الثمانينيات، فقال:

> يتفق معظم المراقبين على أن الغرض من حملة مكافحة التمرد التي

شنها جيش غواتيمالا كان غالبا تعليم السكان الهنود درسا نفسيا، إضافة إلى القضاء على حركة التمرد التي يقودها رجال العصابات الذين لم يتجاوز عددهم في أفضل الحالات 3500 من المسلحين المدربين. أما في الجوهر فقد كان الغرض من الحملة توليد حالة من الرعب والخوف ـ يمكن أن نسميها «ثقافة الخوف» ـ لدى السكان الهنود، لضمان امتناعهم عن تقديم أي دعم مرة أخرى لحركة حرب العصابات الماركسية أو التحالف معها[127].

تمكنت حركة التمرد في غواتيمالا من تجنيد متطوعين جدد نتيجة هذا التكتيك. لكن تعرضت القوى الديمقراطية للقمع، وجرى الحفاظ على نظام الحرب، واستمرت الولايات المتحدة في التمتع بصورة المدافع عن الحرية ضد المتمردين الشيوعيين (العنيدين). وبقي العنف الموجه ضد بعض الجماعات «الجانحة» من الأمور الروتينية حتى اليوم في غواتيمالا، وظلت ممارسات الشرطة اعتباطية وعشوائية في معظم الأحيان، حيث فشلت في استهداف العدو المحدد لكنها نجحت في ترهيب مجموعة أوسع من السكان. وفي هذا الصدد، يشابه النظام الراهن حملة مكافحة التمرد السابقة[128]؛ وفي الحقيقة، هنالك منطق وراء إخفاق عمليات مكافحة الإرهاب يتجاوز إلى حد ما التمايزات التقليدية بين الجريمة والحرب الأهلية (وبين الحرب الأهلية و«الحرب (العالمية) على الإرهاب»). سيرجيو موراليس، الذي أجرى دراسة تفصيلية حول الجريمة والشباب في مدينة غواتيمالا، قال لي في عام 2002:

منطق الإستراتيجية تجاه الشباب ـ خلال الصراع ـ تمثل في دفعهم إلى المخدرات، لكي لا يتدخلوا في السياسة. فقد روجها العسكر عمدا. كما حثوا الشباب على المشاركة في اللقاءات الدينية. الآن، يتعرض

عشرون شابا للاغتيال في المدينة كل أسبوع. وتقول السلطات إنهم من الأحداث الجانحين، لكننا نشك في ذلك، فحين يلقى القبض على هؤلاء الشبان، حين نرى الشرطة تعتقل أفراد العصابات، فإنها تقتلهم غالبا. وهؤلاء [الشبان] يستخدمون مسدسات محلية الصنع أو غيرها من الأسلحة الخفيفة، بينما يقتلون بواسطة أسلحة من عيار أثقل ـ لا تستخدمها العصابات. الشرطة تستخدم البنادق الروسية (كلاشنيكوف). أما القتل فيتم عبر قيام أربعة إلى ستة شبان باقتحام مقهى أو متجر وقتل كل من فيه. ولا تجري الشرطة تحقيقا جديا، بل تثابر على القول إن القتلة من الجانحين والقضية ليست مهمة. أما الهدف النهائي فهو الإبقاء على الشباب في حالة من الخوف، كي لا يشاركوا في السياسة. ومن اللافت عدد الفتيات من بين الضحايا ـ ربما تتراوح النسبة بين 20-25% ـ اللاتي قد لا يتجاوزن الثالثة عشرة. كثيرا ما يقتل الناس بطريقة مريعة، بعد تعرضهم للتعذيب ـ وهذا أحد تمظهرات مشروع مكافحة التمرد [السابق] هنالك خطاب سائد يعادي الشباب بشدة، وجدل مفتوح ضدهم، خصوصا أولئك الذين يرتدون ثيابا غريبة أو يستخدمون الوشم على أجسامهم[129].. ويتبدى بناء أيديولوجي يتساوى فيه أفراد العصابات مع الجانحين. والحكومة تتحدث دوما عن الأمن، وهي بحاجة لإيجاد انطباع بأنها تتخذ الإجراءات المناسبة. فإذا لم يكن هناك كفاية منهم (مجرمين، عصابات) فهي تبتدعهم، بحيث تجعل الأمر يبدو وكأنها تواجههم.

تردد هذه الفقرة بشكل غريب أصداء جوانب عدة من «الحرب (العالمية) على الإرهاب». أولا، محاولة تحويل انتباه التطرف السياسي وجهة الدين تردد صداها في الولايات المتحدة والعديد من البلدان الإسلامية[130] ثانيا، جرى تجاهل عملية

تجميع الأدلة المناسبة في «الحرب على الإرهاب» (كما سنرى في الفصل السادس على وجه الخصوص). وفي الحقيقة، تحول القتل بدون إجراءات قانونية أو تحقيقات جنائية مناسبة إلى مبدأ رسمي في الولايات المتحدة. «تثابر على القول إن هؤلاء القتلة من الجانحين [إرهابيين] والقضية ليست مهمة». ثالثا، يظهر خرق وعنف مكافحة الإرهاب أن مخترعيها يتخذون الإجراءات الضرورية، وأن المجد يتعاظم بشكل غريب بتعاظم الإخفاق والفشل: «فإذا لم يكن هناك كفاية منهم (مجرمين، عصابات) فهي تبتدعهم». رابعا (وربما الأهم فيما يتعلق بوظائف العنف)، تعتبر الطبيعة العشوائية للعنف بمعنى من المعاني وظيفية: فهي تضاعف الخوف إلى أقصى حد لكي يبدو كرادع للمشاركة السياسية[131].

فيما يتعلق بالحروب الداخلية أو الإقليمية، عرف الحكام المستبدون، مثل سلوبودان ميلوسيفيتش وصدام حسين، منذ أمد بعيد المزايا الاقتصادية والسياسية لاستدامة الصراع، بما في ذلك الحاجة المدركة لزعيم قوي (أي الحاجة «إليهم»). ومع أن الغرب يرى ميلوسيفيتش كديكتاتور غالبا، إلا أنه لم يفشل في الانتخابات (رغم أنها جرت في ظل سيطرة وسائل إعلام الدولة والتهديد والترهيب)[132]. حين كنت في بلغراد عام 1999، قدم العديد ممن تحدثت إليهم الحجة على أن ميلوسيفيتش وأصدقاءه المقربين استغروا بالفعل العقوبات الدولية، وأن هذه العقوبات ساعدته سياسيا واقتصاديا. أولا، عززت شعورا بالحصار في صربيا، شعورا بأن «العالم يقف ضد الصرب». وفي هذه الظروف، تمكن ميلوسيفيتش من تقديم نفسه بشيء من النجاح كزعيم قوي يدافع بهمة ونشاط عن مصالح الصرب. وكما علق أحد مسؤولي الأمم المتحدة الذي عمل مدة طويلة في برامج المعونات الإنسانية المقدمة إلى المنطقة: «تتمثل استراتيجية ميلوسيفيتش في تفجير صراع وعرض حل ـ حماية»[133]. ثانيا، زادت العقوبات بشكل كبير فروقات الأسعار بين صربيا والبلدان المجاورة. وفي حين أن ذلك أدى إلى إلحاق الضرر بغالبية الصرب،

إلا أنه أتاح فرص ربح كبير للعصبة المحيطة بميلوسيفيتش، حيث تمكن أفرادها من تجاوز العقوبات والاستفادة من فروقات الأسعار هذه. وبهذا المعنى، يمكن تقديم الحجة على أن نظام ميلوسيفيتش السياسي والاقتصادي في صربيا قد اعتمد على نوعين اثنين من الحرب الاثنية: أولا، حرب دورية مع تشكيلة منوعة من «المجموعات الاثنية»؛ ثانيا، «حرب أكثر اتساعا» ـ الأزمة بين صربيا والمجتمع الدولي (أو معظمه) كانت بحد ذاتها نتيجة للحروب المحلية التي شنها ميلوسيفيتش. ويعتقد الكثيرون أن سبب سقوطه يرجع في جزء كبير منه إلى حقيقة أن جعبته خلت من الحروب المعقولة ظاهريا.

الصراع في الشيشان نموذج آخر خدم فيه العنف وظائف سياسية واقتصادية. وحين شن فلاديمير بوتين (الذي كان يشغل منصب الرئيس المؤقت بعد استقالة يلتسين) الجولة الثانية من الحرب الوحشية في الشيشان (بدءا من عام 1999)، تعاظمت شعبيته، الأمر الذي ساعده على الفوز بالانتخابات الرئاسية الروسية في آذار/ مارس 2000. دعيت هذه الحرب «حرب روسيا الخاصة على الإرهاب» بعد أن اتهم الإرهابيون الشيشان بقتل أكثر من ثلاثمائة شخص في سلسلة من التفجيرات التي استهدفت مجمعات سكنية في روسيا. وفي أيلول / سبتمبر 2004، استشهد بوتين بتهديد الإرهاب ـ وخصوصا ما حدث في مدرسة بيسلان ـ حين اقترح أن يعين بنفسه المسؤولين المحليين، إضافة إلى جعل السلطة ممركزة في الكرملين عموما[134].

الوظائف السياسية لـ«الحرب على الإرهاب».

في الفترة التي سبقت الحادي عشر من سبتمبر، سبب آل غور على ما يبدو قلقا أشد لبوش من «القاعدة». حيث حاز (بوش) على عدد أقل من الأصوات مقارنة بمنافسه الديمقراطي في انتخابات عام 2000. وعند وقوع هجمات سبتمبر كانت

شعبية بوش في أدنى مستوياتها منذ تنصيبه رئيسا، حيث لم تتجاوز نسبة المبحوثين المؤيدين له 50%. وبعد يومين من الهجمات قفزت النسبة إلى 82%. وبحلول 13-14 آذار/ مارس عادت إلى 53%، لكن في الثامن عشر منه أعلن بوش الحرب على العراق فقفزت النسبة إلى 68% [135]. وعلق سيدني بلومنتال في شباط / فبراير 2005 قائلا: «كلما زادت هيمنة الإرهاب على وسائل الإعلام، زادت شعبيته؛ وكلما غاب عنها تبدأ بالانحسار»[136].

من المؤكد أن بوش قد راقب نتائج الاستطلاعات على ما يبدو. وحين ارتفعت شعبيته من 55% إلى 84-90% في الشهور التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر، نقل مستشاره الاستراتيجي كارل روف (الذي عده الكثيرون مهندس انتصاري بوش عامي 2000و 2004) معلومات الاستفتاءات إليه وفسر ذلك بأن الأمر يحتاج إلى فترة تتراوح بين 30-40 أسبوعا قبل أن تعود النتائج إلى الوضع الطبيعي كما يظهر استقراء التاريخ. يتذكر ودوارد أن بوش رد على روف قائلا: «لا تضيع وقتي بها»، متظاهرا بعدم الاهتمام لكنه عاين المعطيات. «.. الرئيس رصد بعناية موقعه السياسي»[137]. وأبلغ روجر ايلز، رئيس شبكة «فوكس»، كارل روف أن التأييد سيتلاشى إذا لم ير الرأي العام أن بوش يتصرف بقسوة، ونقلت الرسالة إلى الرئيس بالشكل المناسب[138].

بعد حملة عام 2004 التي مثلت فيها «الحرب على الإرهاب» قضية مفتاحية، فاز بوش بأغلبية مريحة مقارنة بحاله عام 2000. أما الرسالة السائدة في مؤتمر الحزب الجمهوري الذي سبق الانتخابات فكانت تشير إلى أن أمريكا في حالة حرب ولا يمكنها الثقة بتصميم وعزم الديمقراطيين على خوض غمارها. ويبدو أن التكتيك قد نجح إلى حد معقول.

إضافة إلى دور «الحرب على الإرهاب» في رفع مستويات الشعبية، فقد سهلت عملية ترهيب المعارضين في الداخل وممارسة قدر من القمع للمنشقين (سوف

نتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع). أما الطبيعة العشوائية والمفاجئة للجزء الأكبر من حملة مكافحة الإرهاب فيبدو أنها كانت مفيدة بصورة فعالة هنا، ولعب التعذيب دورا فيها. فمناخ الخوف السائد عبرت عنه بأسلوب بليغ نعومي كلاين، التي وصفت كيف صمت قادة المجتمع المحلي عند تكريم ماهر عرار، وهو كندي من أصل سوري نقل من نيويورك إلى سورية حيث اعتقل مدة عشرة أشهر وتعرض للضرب. علقت كلاين قائلة:

> بعض الخطباء لم يتمكنوا حتى من ذكر اسم الضيف المكرم، كأنما فيه شيء قد يصيبهم. ولربما كانوا على صواب: فالدليل الدامغ ـ الذي دحض لاحقا ـ ووضع عرار في زنزانة مليئة بالجرذان، تبين أنه ذنب بالتداعي. وإذا أمكن لذلك أن يحدث لعرار، مهندس البرمجيات الناجح ورب الأسرة العطوف، فمن يبقى آمنا؟[139].

وفي معرض تعليقه على الاتجاه الجديد نحو عدم احترام القانون (في أوائل عام 2004)، لاحظ كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة حقوق الإنسان، أن «إدارة بوش استخدمت خطاب الحرب بالضبط لتعطي نفسها السلطات الاستثنائية التي تتمتع به حكومة الحرب لاعتقال وحتى قتل المشتبه بهم بدون محاكمة»[140]. لقد عبر الآباء المؤسسون للولايات المتحدة بكل وضوح عن قلقهم من أن تزيد الحرب سلطة الرئيس، وأن السلطة التنفيذية هي الأكثر ميلا للحرب ـ وهو سبب رئيس دفعهم لتفويض سلطات الحرب إلى الهيئة التشريعية، التي ثبت إذعانها بعد الحادي عشر من سبتمبر. وفهموا أن الخوف العمومي، حسبما قال آل غور «يمكن أن يطلق العنان لإغراء يدفع أولئك الذين يحكمون أنفسهم إلى التنازل عن السلطة إلى شخص يعدهم بالقوة ويعرض عليهم الأمان والأمن والتحرر من الخوف»[141]

ومن المؤكد أن تشريع مكافحة الإرهاب قد أظهر نزوعا للتسرب إلى المجالات الأخرى أيضا، في الولايات المتحدة وخارجها. ففي عام 2003، استخدمت السلطات

الخاصة الممنوحة للحكومة البريطانية وفقا لقانون الإرهاب (لعام 2000) ضد المتظاهرين في معرض السلاح في لندن[142]. وبعد بضعة أيام من اقتراح وزير الداخلية البريطاني ديفيد بلنكت تخفيض معيار الدليل في قضايا الإرهاب (شباط / فبراير 2004)، اقترح بلير إجراء التغيير ذاته على القضايا المتعلقة بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة[143]. وفي أيلول/ سبتمبر 2005، تعرض والتر ولفغانغ، عضو حزب العمال البالغ من العمر 84سنة، إلى معاملة خشنة والطرد من قاعة مؤتمر الحزب بعد أن قاطع وزير الخارجية جاك سترو ونعته بألفاظ نابية باعتباره الوزير المدافع عن دور بريطانيا في العراق؛ وحرم الشيخ طبقا لسلطات مكافحة الإرهاب من معاودة الدخول إلى القاعة[144]. أما رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنار فقد حظر حزب الباسك السياسي «باتاسونا»، رغم عدم وجود صلة مباشرة يمكن إثباتها بينه وبين الأعمال الإرهابية؛ كما حظر جماعات حقوق الإنسان الباسكية والصحيفة الناطقة بلغة الباسك[145].

تمثل جزء مهم من الوظيفة السياسية لـ«الحرب على الإرهاب» في الطريقة التي استخدمتها لشرعنة الترهيب السياسي من قبل سلسلة من الحلفاء خارج محور بوش/ بلير/أزنار. وفي واقع الأمر، منحت «الحرب على الإرهاب» ترخيصا لممارسة القمع الداخلي في بلدان تدعم هذه الحرب (ناقشنا هذه المسألة في الفصل الثاني عندما تناولنا مشاعر الغضب الناجمة عن «الحرب على الإرهاب»). وكما هي الحال في العديد من الحروب الأهلية، أوجدت عملية تشويه سمعة أحد الأطراف مساحة تتيح ممارسة الانتهاكات (بصورة خفية) ضد البقية. ومثلما يلاحظ مايكل مان، فإن وسم المعارضين بأنهم من «القاعدة» «يسمح للحكومات القمعية بفعل ما تريد مع التعرض لقدر محدود من الانتقاد من دول العالم»[146].

منحت «الحرب على الإرهاب» فرصا لإسرائيل مثلا كي تقدم أفعالها وممارساتها كجزء من الكفاح العالمي المشترك ضد الإرهاب، وقدم رمسفيلد وتشيني

الحجة على أن التساوق والانسجام في محاربة الإرهاب يتطلبان تقديم الدعم لشارون[147]. وقال براد ادامز، مدير مكتب آسيا لمنظمة حقوق الإنسان إن «الحملة العالمية ضد الإرهاب أعطت بكين الذريعة المثالية لممارسة إجراءات أشد صرامة عن ذي قبل في زينجيانغ (شمال غرب الصين)»، حيث يعيش ثمانية ملايين من شعب الويغور (الناطق باللغة التركية)[148]. في الهند، سهل تشريع مكافحة الإرهاب ممارسة الانتهاكات السياسية التعسفية ضد مجموعات الأقليات والمعارضين السياسيين[149]. وحتى الانتهاكات التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة جرى تبريرها (بأثر رجعي) باعتبارها «مناهضة للإرهاب». ومن المؤكد أن «الحرب على الإرهاب» قد شكلت تهديدا داهما لنظام مشرف في باكستان، خصوصا بسبب المعارضة للهجوم بقيادة الولايات المتحدة على أفغانستان المجاورة. لكن حصلت باكستان كتعويض على مبلغ 600 مليون دولار عدا ونقدا، إضافة إلى مساعدتها في إعادة جدولة الديون، ورفع العقوبات الأمريكية المفروضة سابقا بسبب تجارب الأسلحة النووية، وزيادة تأمين البرامج النووية الباكستانية، وحماية العالم النووي المارق عبد القدير خان من المحققين الأمريكيين[150]. وتمكن مشرف المستبد من تقديم نفسه كركيزة من ركائز الحرية.

في الفليبين، شجع اتهام المعارضين بالانتماء إلى «القاعدة» عمليات القمع[151]. وشمل ذلك تهديد وتخويف النقابات العمالية، حيث شكلت على ما يبدو الأهداف التي وجهت إليها الرئيسة غلوريا ارويو إدانتها، حيث وصفت أعضاءها بأنهم «أولئك الذين يروعون المصانع التي توفر فرص العمل»[152].

في كولومبيا، أتاحت الحرب على المخدرات لحملة مكافحة التمرد الوحشية نزع الشرعية عن الأعداء باعتبارهم «رجال حرب عصابات مرتبطين بتجارة المخدرات»، ويعتقد العديد من المراقبين الكولومبيين أن «الحرب (العالمية) على الإرهاب» شجعت

وغذت الانتهاكات التعسفية التي تمارس هناك. في حزيران / يونيو 2002، وضعت منظمة «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» على قائمة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية الأجنبية، واستهدفت بشكل مباشر من قبل «خطة كولومبيا» و«الحرب على الإرهاب». وشجعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الولايات المتحدة على حلحلة القيود المفروضة على استخدام التمويل لمواجهة رجال حرب العصابات (مقابل عمليات مكافحة المخدرات)، كما شجعت الولايات المتحدة عموما الحكومة الكولومبية على تشديد موقفها ضد متمردي «القوات المسلحة الثورية الكولومبية» و«جيش التحرير الوطني»[153]. والمهم ظهور مساحة متزايدة للمناورة بالنسبة للميليشيات الكولومبية شبه العسكرية، التي ارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، وحافظت غالبا على علاقات وثيقة مع الوحدات العسكرية الكولومبية[154].

جرى إسكات الانتقادات الغربية للأعمال الوحشية الروسية في الشيشان بشكل شائن ومخز[155]. صحيح أن المقاتلين العرب متورطون في الحرب هناك منذ عام 1998، إلا أن «روسيا تبالغ في تضخم الصلات بين المتمردين الشيشان و- القاعدة - للحصول على مباركة أمريكا لإرهاب الدولة التي تمارسه»، حسبما لاحظ مايكل مان [156] (2003). ولقد رأينا كيف يكون للإرهابيين - مثل المتمردين في الحروب الأهلية - مصلحة في تضخيم ما تحظى به شبكات التمرد / الإرهاب من انتشار وتلاحم وتماسك؛ مثل هذه المبالغات قد يروجها أيضا التحالف الذي يبتكر «مكافحة الإرهاب»، الذي قد يجد هذا التهديد نافعا ومفيدا من عدة جوانب مهمة. في شباط / فبراير 2002، وافقت الولايات المتحدة على وضع ثلاث جماعات من المتمردين الشيشان على اللائحة السوداء، وهو مطلب روسي قديم العهد[157].

شكلت اوزبكستان، التي وفرت قاعدة للعمليات في أفغانستان وتلقت كميات كبيرة من المعونات الأمريكية، شريكا مريبا آخر في «الحرب على الإرهاب». ففي

أيار/ مايو 2003، كان في السجون الأوزبكية حوالي 6500 معتقل سياسي. ولم تعترض الولايات المتحدة أو تحتج[158]. وفي أيار/ مايو 2005، قتل الجنود الحكوميون 500متظاهر[159]. أما قمع الحركة الإسلامية في اوزبكستان ـ وهي حركة ضعيفة يعتقد بأنها أصيبت بالشلل نتيجة عمليات قوات التحالف في أفغانستان ـ فقد استخدم كذريعة لتسويغ قمع الإسلاميين عموما. صحيح أن بعض الإصلاحات قد طبقت ـ مثلا: السماح بإنشاء جماعة لحقوق الإنسان وإصدار صحيفة جديدة ـ إلا أن الممثل المحلي لمنظمة حقوق الإنسان قال إنها أساسا مجرد واجهة للحصول على التمويلات العسكرية من خلال القوانين الأخلاقية للكونغرس الأمريكي [160]. وشدد جهاز الاستخبارات الأوزبكي إجراءاته الصارمة ضد «حزب التحرير»، وهو جماعة إسلامية (حظرت لاحقا في بريطانيا من قبل توني بلير). كما استُهدفت جماعة إسلامية أخرى («الأكرمية») التي تقوم أيديولوجيتها على الاقتصاد لا على العقيدة الدينية الدوغمائية على ما يبدو[161]. واستخدم وادي فيرغانا في اوزبكستان كقاعدة لجماعة إسلامية أخرى، «الحركة الإسلامية في اوزبكستان» التي تقول الولايات المتحدة وبريطانيا إن لها صلات مع «القاعدة». والمهم أن التصويت الديمقراطي يمكن أن يؤدي إلى فوز حكومة إسلامية لا ترضى عنها الولايات المتحدة[162]. مثلما حدث في الجزائر والعراق.

بعض الوظائف المحلية لـ«الحرب على الإرهاب» مراوغة وخفية، لكنها ليست أقل ضررا. ففي حين أن بعض البلدان المتورطة في زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية (خصوصا رواندا وأوغندا) لم تشارك مباشرة في «الحرب على الإرهاب»، إلا أنها استفادت من تضمينها (من قبل الحكومة البريطانية على الأقل) في معسكر «قوى الخير» في أفريقيا. فأكبر حليف وداعم لرواندا هو بريطانيا، التي قدمت لها معونات مالية كبيرة، وبقيت صامتة مدة طويلة على الانتهاكات التي ترتكبها (أو نادرا ما أشارت إليها). وتشكل أوغندا ورواندا اللتان تحابيهما الولايات المتحدة

وبريطانيا، جزءا من «تحالف الدول الراغبة» المتهالك الذي جند لدعم الحرب على العراق عام 2003 [163] ولربما نرى هنا فكرتين تجتمعان معا في توليفة خطرة: أولا، الحرب ضد الإرهاب، التي تشمل (بعد إعادة ابتكار خطاب الحرب الباردة) تحديد وتقرير من معنا ومن ضدنا؛ ثانيا، ما يبدو أنه أسلوب متنام لتركيز المعونات على البلدان التي تعتبر أنها تدار من قبل حكومات صالحة (على الأقل ضمن حدودها).

تصاحب أي حرب الحاجة إلى كسب الحلفاء مع ما يتضمن ذلك من التساهل مع الانتهاكات التي يرتكبها هؤلاء الحلفاء. فالحرب ضد الشيوعية منحت الحكومة السودانية مثلا فرصة ثمينة لشن حرب وحشية في الجنوب سببت مجاعة هناك. وبعد تفاقم الأعمال العدائية في التسعينيات، حدث تقارب جزئي بين واشنطن والخرطوم، بمصاحبة تعاون استخباراتي متزايد بينهما من أجل «الحرب على الإرهاب» (حيث أظهرت واشنطن اهتماما متجددا بنفط السودان). أما التأثيرات فكانت غامضة: فمن ناحية، شجع الانفراج الجزئي في العلاقات الحكومة السودانية على الإذعان لإقامة السلام في الجنوب؛ ومن ناحية أخرى، يبدو أن التقارب قد زاد ضعف الموقف الدولي فيما يتعلق بالانتهاكات التي ترعاها الحكومة في دارفور بغرب السودان. وفوق ذلك كله، قال الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، ايرين خان (أيار/ مايو 2005) أن الولايات المتحدة لم تتمكن من جمع التأييد اللازم في أفريقيا للتدخل العسكري (في السودان مثلا)، ويعود جزء من السبب على الأقل لأنها أنفقت «عملتها الأخلاقية» في العراق[164] فإبلاغ الحكومة السودانية بوجوب الالتزام بحقوق الإنسان لم يعد سهلا بعد ما حصل في «أبو غريب».

ملاحظات ختامية

بالرغم مما قيل لنا مرارا إن الحادي عشر من سبتمبر كان «يوما غير وجه العالم»، إلا أن معظمنا يعرف بأن الإرهاب المتطرف لم يبتكر أو يخترع في ذلك

اليوم. هنالك دروس مهمة نتعلمها من محاولات مواجهة استخدام الإرهاب ضمن مدى الحروب الأهلية، ويمكن لمكافحة الإرهاب أن تستخلص دروسا مهمة من محاربة التمرد. ومن الدروس الحاسمة في أهميتها أن انتشار الأسلحة ومشاعر الغضب المتجذرة على الإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي قد أجج الصراعات التي لا يمكن فهمها أو التصدي لها بشكل كاف باعتبارها معركة بين فريقين: ناهيك عن كونها معركة بين الخير والشر. الدرس الثاني هو أن أنماط العنف والإرهاب قد تشكلت إلى حد بعيد بواسطة طبيعة الاستجابة لها: إذ اجتذبت محاربة التمرد غالبا مجندين جددا إلى تمرد سيكون ضعيفا لولاها. والأهم أن من المتعذر التعامل بشكل منطقي مع المتمردين ـ مثلهم مثل الإرهابيين ـ باعتبارهم جماعة مميزة ومحددة يمكن القضاء عليها ـ بالقوة المادية ـ أي بواسطة العنف. والتركيز حصريا على بعض الجماعات المؤبلسة ـ مهما كانت شريرة وعنيفة ـ يوجد حيزا يسمح بارتكاب الانتهاكات من قبل مختلف الأطراف المعنية التي تزعم أنها تعارض أو تواجه هذه الجماعة.

في سيراليون، أعاق العنف الموجه ضد المدنيين من قبل جنود الحكومة الجهود المبذولة لكسب القلوب والعقول في الحرب ضد «الجبهة المتحدة الثورية». أما مفهمة الحرب في سيراليون بوصفها صراعا بين فريقين (أحدهما يمثل الخير والآخر الشر) فهي عملية ضارة ومؤذية جدا. فتعريف «الجبهة» بأنها مصدر للشرور كافة ـ وهو موقف ليس شائعا داخل سيراليون فقط بل لدى الدول الأجنبية المانحة للمساعدات أيضا ـ يوجد فعلا فسحة للإرهاب: أولا، يشتت الانتباه عن الشكاوى والمظالم الأساسية التي أججت الإرهاب في البلد؛ ثانيا، يشتت الانتباه عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات مكافحة التمرد على اختلاف أنواعها. هناك مشكلات مشابهة تحيط بنسبة الإرهاب إلى «شر» أو عزوه إلى «إيديولوجيا شريرة».

في نهاية المطاف، وبغض النظر هل ينطبق ذلك على الصراعات المنسية في أفريقيا، أو أمريكا الوسطى، أو هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي شدت انتباه العالم، لا يمكن للأمن الدائم أن يأتي إلا من معالجة أسباب الغضب الأساسية لا من تعميقها. وعلى المدى الطويل، يتضمن ذلك تطوير وتعزيز الديمقراطية بالوسائل السلمية. أما على المدى القصير، فهو يقتضي الامتناع عن جعل الأمور أكثر سوءا من خلال العنف ومكافحة الإرهاب بأسلوب عشوائي. والمبدأ الطبي الأساسي يجب تطبيقه دون تأخير على مكافحة الإرهاب: أولا وقبل كل شيء «لا تلحق الأذى بالمريض».

في حين أن فكرة «الحرب على الإرهاب» تشرعن العنف تحت اسم الحرب، إلا أن المعتقلين من «الطرف الآخر» حرموا من معاملتهم كـ«أسرى حرب». وبالتالي نحن مطالبون بأن نعتقد بأنها حرب ولا حرب في آن معا. وهذا يعكس الخطاب الرسمي الشيزوفراني في العديد من الحروب الأهلية حيث تعمل الدولة عادة على نزع الشرعية عن عنف المتمردين باعتباره «إجراميا»[165]، بينما تشرعن عنفها باعتباره «حربا» (وتفضل عادة الرد بواسطة الجيش لا الشرطة). في الوقت ذاته، تبنى الإرهابيون فكرة أن هذه هي حرب بالفعل واستخدموها، مثلا، لشرعنة الهجمات على المتعاقدين المدنيين في العراق، وغيرهم من المدنيين في شتى أرجاء العالم.

تحول ما يسمى بـ«الحرب على الإرهاب» بسرعة إلى نظام وخيم وبيل. فقد جعلتنا أنظمة حكم استبدادية، مثل نظامي صدام حسين وسلوبودان ميلوسيفيتش، نعرف أهمية ضمان التواطؤ في العنف. إذ عمل كلا الرجلين على تعزيز وتقوية سلطته عبر تشجيع المتواطئين على التورط في الفساد والجرائم المرتكبة. بكلمات أخرى، تعزز الولاء والتواطؤ بالجريمة. ولربما تساعد مشاركة الزعماء المحليين في «الحرب على الإرهاب» في إسكات العديد من الانتقادات الموجهة إلى مبادرات

الولايات المتحدة في هذه «الحرب»، أو أي تحفظات لديهم حول الإمبريالية الأمريكية. وفي الوقت ذاته، أحجم المسؤولون الأمريكيون أحيانا عن انتقاد الاعتقالات التعسفية في مختلف بلدان العالم، حيث لا يمكن أن تقارن بما يحدث في المعتقلات الأمريكية[166].

ثمة سؤال ينبثق من الفصلين الثاني والثالث: إذا كانت لـ«الحرب على الإرهاب» (وأساليبها التكتيكية ذات النتائج العكسية المتوقعة) وظائف مهمة، ألا تقوض الطبيعة ذات النتائج العكسية لهذه التكتيكات شرعية من ابتدعوها؟ بكلمات أخرى، ألا يعتبر الفشل المتواصل مشكلة؟[167].

يبدو أن الجواب هو: ليس بالضرورة. فالمكافآت والجوائز قد لا تكون معتمدة على تعريف صحيح للتهديد: فالتظاهر بإلحاق الهزيمة بعدو مشترك قد يكون أكثر أهمية من هزيمته فعلا. ومثلما هي الحال مع المعونات الإنسانية (حيث امتدح الفشل في إيتاء المعونة أحيانا لأنه يمنع «الاتكالية على المعونات»، أو حتى بوصفه عاملا يشجع على الهجرة والتحديث)[168]، جرى غالبا التكيف مع «الفشل» في «الحرب على الإرهاب» من خلال إعادة تحديد الأهداف (وعبر تحديدها بصورة مبهمة أصلا). وفي حين أن ذلك يلحق الضرر بالمصداقية الدولية للولايات المتحدة على وجه الخصوص[169]، إلا أن بمقدوره دعم صورة النجاح المتداعية، خصوصا داخل الولايات المتحدة. فحين ثبتت قدرة ابن لادن على المراوغة والهرب، قال بوش إن جزءا من استراتيجيته يتمثل في إبقاء ابن لادن «طريدا وهاربا»، بحيث يصعب عليه وضع «الخطط التآمرية»[170]. وفي الحادي عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2001، ذكر مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينيت أن الأهداف في أفغانستان هي: أولا، تحطيم الطالبان؛ ثانيا، قتل ابن لادن أو اعتقاله أو إبقاؤه «هاربا طريدا»[171]. وعلى العموم، انحسر التركيز على ابن لادن في خطاب الحكومة الأمريكية مع

تمجيد إسقاط نظام الطالبان، ثم نظام صدام حسين. ومن جانبه، شدد توني بلير على أن من أسباب الهجوم على أفغانستان السيطرة على تجارة المخدرات. لكن إنتاج الأفيون ازدهر منذ سقوط الطالبان[172]، حيث اغتنى أمراء الحرب (مدعومين من الغرب غالبا) من الموارد المالية لازدهار تجارة المخدرات[173]. وفي الواقع، نجح الطالبان في تقليص إنتاج الأفيون إلى حد كبير، لتشجيع إنتاج الغذاء ومواجهة فصول الجفاف. ومثلما هو متوقع، غاب عن النظر الهدف الغربي المعلن المتمثل في السيطرة على تجارة المخدرات. في بعض الأحيان جرى التشديد على قمع الطالبان للمرأة كذريعة لتبرير التدخل العسكري، لكن العنف الجنسي ظل منتشرا على نطاق واسع ولم نعد نسمع الكثير عنه الآن[174]. وحين لم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، أعيد مرارا تحديد الهدف من التدخل ليصبح تحرير الشعب العراقي. في وقت مبكر، حدد رمسفيلد وتيرة تغيير الأهداف: فبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، سئل عما يشكل النصر في الحرب على الإرهاب، وأجاب إن النصر هو إقناع الشعب الأمريكي بأن الحرب لن «تنتهي في غضون شهر أو سنة أو حتى خمس سنين»[175]. فالانتصار، بكلمات أخرى، ليس في النصر؛ وإذا كان النصر في الحرب على الإرهاب مستبعدا (نظرا للتأثيرات ذات النتائج العكسية لمكافحة الإرهاب خصوصا)، فإن تعريف الانتصار يمكن تغييره بأسلوب متقن.

إعادة تعريف المدنيين ليصبحوا أعداء هو جزء من السبب الذي يجعل مكافحة الإرهاب الخرقاء تفرز هذا القدر من النتائج العكسية. لكن ذلك يساعد أيضا في تقديم «صورة» للنجاح. قال أحد الجنود البريطانيين المتمركزين في أفغانستان: «إذا حملت بندقية، مثلما يفعل نصف الرجال الأفغان، وسددتها نحو جنود قوات التحالف الخاصة، فسوف تُقتل بسرعة حتما، وما إن تقتل حتى تصبح من ـ القاعدة ـ الطالبان بالتعريف»[176]. هنالك أدلة دامغة تثبت أن الضباط الأمريكيين في العراق تلقوا المكافآت والأوسمة لأنهم خاضوا المعارك لا لأنهم تحلوا بضبط النفس

وحاولوا كسب قلوب وعقول العراقيين. قال الرقيب في الجيش الأمريكي كاميلو ميجا، الذي قاد جماعته في العديد من المهمات الخطرة في العراق: «لديك زمرة من الضباط العاملين في الجيش منذ عشرين أو خمسة وعشرين عاما لكن ليس لديهم خبرة قتالية. ولذلك بحثوا عن المعارك لكي تذكر في سيرتهم المهنية. لم يقل أي قائد منهم: ـ أنا أقوم بذلك لأحصل على أوسمة ـ، إلا أن الأمر واضح لا يحتاج إلى بيان». يرفض رئيس ميجا التهمة، لكن «البنتاغون» يعترف بأن الروح المعنوية متدنية إلى درجة الخطر في العراق، حيث يعتقد ثلاثة أرباع الجنود بأن رؤساءهم من الضباط لا يأبهون لأمرهم[177].

مرة أخرى نؤكد أن بعض هذه الديناميات مألوفة في الحروب الأخرى. في سيراليون، يعتبر المدنيون أحيانا متمردين حين يحاول الجنود إثبات أنهم أدوا عملاً جيداً. شمل ذلك قتل الأطفال أيضا[178]. في فيتنام، قال مايكل برنهاردت، وهو جندي أمريكي حاول مقاومة الفظائع المرتكبة هناك بما فيها مذبحة «ماي لاي» الشهيرة، إنه في كل مواجهة مع الفيتناميين عليك أن تقرر:

> هل يعتبر الشخص تهديدا لأمنك وأمن وحدتك، أم لا يشكل أي تهديد. قد يصبح تهديدا وتقرر قتله وهذا هو الصواب.. أو أنه لا يمثل تهديدا، ويمكنك قتله أيضا. المشكلة تكمن في أن النتيجة تبدو متماثلة والعمل صائبا. وليس ثمة فرق على الإطلاق. أنت بحاجة لتسجيل نقاط، الجندي بحاجة لتسجيل نقاط، وكذلك الضابط، وقائد الكتيبة، وقادة الفرقة. فما الذي سيحدث غير ذلك؟[179].

في بعض الأحيان، يبدو أن الجميع يريدون حصة من كعكة «الحرب على الإرهاب». حتى الشركات المصنعة للأقراص المدمجة اتهمت القرصنة ـ بدون دليل دامغ ـ بأنها تمول الإرهابيين[180]. في بريطانيا، حاولت حكومة بلير «ربط» أجندتها

المحلية المتعلقة بالاضطرابات مع «الحرب على الإرهاب»: ومثلما لاحظ الصحفي سايمون جنكنز في «التايمز»: «يستخدم الأمن بأسلوب متقن لربط عالم ـ القاعدة ـ، والتفجيرات، وقطع الرؤوس، مع سكير لا يؤذي أحدا يترنح في أحد شوارع الحي»[181]. إن من أكثر المهمات إلحاحا اليوم التيقظ لأنواع الأجندات المتنوعة التي تحمل على عربة «مكافحة الإرهاب». والعديد منها أشد خطرا من معاقبة القراصنة أو السكارى، والعديد منها يؤجج لهيب الإرهاب ذاته.